

من الاحتباك إلى الاعتداد بالمبنى العدمي

د. هيثم حماد الثوابية

الجامعة الألمانية الأردنية

المُلخَص

يهدف هذا البحث إلى إثبات أن هناك منطقة أعرافٍ بين مبحث الحذف بين الترائي التليد "الإرثين النحويّ البلاغيّ" واللسانيّ الطريف "نحو النصّ". وهذه المنطقة تتضاءلُ باستكناه نقاط الالتقاء والاختلاف بين معطيات أهل تلكم المنطقة "الاحتباك البلاغيّ" و"الاحتباك النحويّ" و"الاعتداد بالمبنى العدميّ" من خلال أمور عدة: وهي المفهوم، والشروط، والفائدة، والأنواع، والنماذج. وقد وصلَ البحثُ إلى أن هذه المصطلحات اتفقت فيما بينها في تلكم الأمور. وتأسيساً على ما سبق، فقد جاء الإرث النحويّ أساساً متيناً لمنجزات الإرث البلاغيّ من خلال الاهتمام بالحدث الكلامي المتضمن للتركيب والسياق والمتغيرات الخارجية، في حين أن الالتقاء بينهما شكّل القاعدة الأساسية لمنجزات نحو النصّ في مبحث السبك.

الكلمات الدالة: الاحتباك - الاعتداد بالمبنى العدمي - نحو النص.

المدخل

إنَّ من أساليب اللغَةِ، وعجيب سرّها أن ترى الرونقَ والروعةَ والجمالَ يتجلّى في تناسقِ تراكيبيها عندما تقومُ بحذفِ أحدِ أركانِ الجملةِ الأساسيةِ أو شيءٍ من متعلقاتها، وهذا المحذوفُ يمثلُ البيانَ والقوةَ والسبكَ في السترِ والغطاءِ والإضمارِ، ويمثّلُ الركائزَ والغثَّ والحشوَّ في الذكرِ والبيانِ.

والحذفُ ظاهرةٌ لغويةٌ تشتركُ فيها اللغاتُ الساميةُ، وتتجلّى هذه الظاهرةُ في بعضِ اللغاتِ بشكلٍ أكثرِ وضوحاً من بعضها الآخر، واللغةُ العربيةُ إحدى تلكَ اللغاتِ، إذ شكّلتْ هذه الظاهرةُ جانباً من كينونتها المستدامةِ التي يتعاورُها المتحدثونَ بها، ويستقبلُها متلقوها دونَ أن يتفهموا ماهيةَ الحذفِ وسببه ونوعه وشروطه لاعتبارِ واحدٍ مفادهُ أنّهم ميالونَ إلى الإيجازِ غيرِ المُخلِّ، والبعدِ عن الإطنابِ المُملِّ.

وقد تنبه البلاغيونَ إلى هذه الظاهرةِ، ووصلوا إلى أنّ الحذفَ يسهمُ في ربطِ الجملِ بعضها ببعضٍ؛ لينتقلَ النحوُ - كما عبر بعضهم - من ناحيةٍ شكليةٍ رياضيةٍ إلى ناحيةٍ دلاليةٍ معنويةٍ. وبالانتباهِ نفسهِ نجدُ علماءَ النصِّ المحدثينَ "نحو النصِّ" يهتمونَ بهذه الظاهرةِ على أنّها تمثلُ معياراً هاماً في سبكِ النصِّ المفضي إلى البنيةِ الشكليةِ المتماسكةِ، والدلالةِ المعبرةِ المؤثرةِ.

وبينَ هذا وذاك نجدُ العديدَ من المصطلحاتِ والمسمياتِ لبعضِ مفرداتِ هذه الظاهرةِ، ومن هذه المصطلحاتِ "الاحتباكُ" في التراثِ البلاغيِّ العربيِّ، و"الاعتدادُ بالمبنى العدميِّ" عندَ علماءِ نحوِ النصِّ.

الاحتباك من منظور بلاغي

الاحتباك لغةً: مصدرٌ للفعلِ حَبَكَ، ومعناه الشدُّ والإحكام، يقالُ احتباكُ إزاره إذا احتبى بهِ شدَّةً إلى يديه، وقالَ الأصمعيُّ: الاحتباكُ الاحتباءُ، ولكنَّ الاحتباكُ شدُّ الإزارِ وإحكامُهُ، وحبَكَ الثوبَ يحبُّهُ بالكسرِ حبكاً أي: أجادَ نسجَهُ، وذكرَ ابنُ الإعرابيِّ أن كلَّ شيءٍ أحكمتُهُ وأحسنَتَ عملهً فقدَ احتبكتُهُ^(١).

وأما اصطلاحاً فهو عند البلاغيين "أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني ويحذف من الثاني ما أثبت نظيره في الأول فإن التَّقْدِيرَ فِيهِ. وَأَنِّي لتعروني لذكراك هزة وانتفاضة كهزة العصفور وانتفاضته. فحذف من الأول وهذا البَيْتُ من قصيدة لأبي صخر الهذلي" ^(٢).

فقد عرّفه الرعيّنيُّ الغرناطيُّ بقوله: "وفيه أيضاً لقبٌ غريبٌ من ألفاظِ البديع يقالُ له الاحتباكُ، وهو عزيزٌ عندهم، وهو أن تحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، وتحذف من الثاني ما أثبت نظيره في الأول"^(٣). وقالَ فِيهِ البقاعيُّ: "وهو أن يؤتى بكلامين يحذف منهما شيءٌ إيجازاً، ويدلُّ ما ذكرَ على ما حُذِفَ من الآخر"^(٤). وقد عرّفه الدكتورُ عبدالفتاح الحموز وقالَ عنه: "أن يُحذفَ من الأول

(١) ابن منظور، لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم (٧١١هـ)، لسان العرب، دار الكتاب العربي، ١٩٩٩. مادة حبك، ابن فارس الرازي (٣٩٥هـ)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون، البابي الحلبي، مصر، ١٣٨٩هـ. مادة حبك.

(٢) البغدادي عبدالقادر بن عمر (١٠٩٣هـ) خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م، ج٣، ص ٢٥٨-٢٥٩.

(٣) الغرناطي، جعفر، طراز الحلة وشفاء الغلة، تحقيق: رجاء السيد الجوهري، مؤسسة الثقافة، الإسكندرية، ص ٥٠٨-٥١٠.

(٤) البقاعي، برهان الدين (٨٥٥هـ)، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، دار الكتاب الإسلامي، ج٤، ص ٢٦٣.

مَا أَثْبَتَ فِي الثَّانِي، وَمَنْ الثَّانِي مَا أَثْبَتَ فِي الْأَوَّلِ^(١)، وَقَدْ أَطْلَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ الشُّعْرَاوِيُّ بِتَرْبِيبِ الْفَائِدَةِ^(٢). وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى: هُوَ أَنْ يُحْذَفَ مِنْ كُلِّ جُمْلَةٍ شَيْءٌ إِيْجَازًا، وَيُذَكَّرُ فِي الْجُمْلَةِ الْأُخْرَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ.

وَلَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ أَنَّ هُنَاكَ عِلَاقَةً وَثِيقَةً بَيْنَ الدَّلَالَةِ اللَّغْوِيَّةِ وَالدَّلَالَةِ الْإِصْطِلَاحِيَّةِ؛ فَالدَّلَالَةُ اللَّغْوِيَّةُ لـ "حَبْكُ" الشَّدُّ وَالْإِحْكَامُ وَتَحْسِينُ أَثَرِ الصَّنْعَةِ فِي الثَّوْبِ مِنْ خِلَالِ سَدِّ الْفَرْجِ الَّتِي بَيْنَ خِيُوطِهِ، وَقَدْ انْتَقَلَ ذَلِكَ إِلَى الدَّلَالَةِ الْإِصْطِلَاحِيَّةِ مِنْ خِلَالِ تَشْبِيهِهِ مَوَاضِعِ الْحَذْفِ فِي التَّرَاكِيْبِ بِالْفَرْجِ الَّتِي بَيْنَ الْخِيُوطِ؛ فَوَضِعُ الْمَحْذُوفِ فِي مَوْضِعِهِ الْمُنَاسِبِ يَحْبِكُ النَّصَّ وَيَسْبِكُهُ سَبْكًَا مَتِينًا.

وَهُنَا يَظْهَرُ أَنَّ الْإِحْتِبَاكَ مَقْتَرَنٌ بِمَبْحَثِ الْحَذْفِ أَشَدَّ الْإِقْتِرَانِ؛ لِأَنَّ الْإِحْتِبَاكَ قَائِمٌ فِي أَسَاسِهِ عَلَى الْحَذْفِ وَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ.

وَلَعَلَّ أَوَّلَ مَنْ نَظَرَ^(٣) إِلَى هَذَا الْمِصْطَلَحِ عِنْدَ الْبَلَاغِيِّينَ الرَّعِينِيُّ الْغُرْنَاطِيُّ فِي شَرْحِهِ لِبَدِيعَةِ صَدِيقِهِ ابْنِ جَابِرٍ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ: "قَلْتُ: وَفِيهِ أَيْضًا لَقَبٌ غَرِيبٌ

(١) الحموز، عبدالفتاح، التأويل النحوي في القرآن الكريم، الرشيد، الرياض، ١٩٨٤، ج ٣، ص ١٠٠.

(٢) الشعراوي، محمد، المنتخب من تفسير القرآن الكريم، دار العودة، بيروت، ١٩٨٠، ج ١، ص ٤٣٢.

(٣) لن نتطرق إلى جهود النحاة هنا لأننا أفردنا لها مبحثاً مستقلاً لاحقاً، لكن وجد العديد من المفسرين الذي شكلوا بعض الإرهاصات الأولى للاحتباك، لكنها لم ترتق إلى مستوى التنظير، ومنهم الطبري وابن عطية والزمخشري، انظر: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، = ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م، ١، ص ٦٥٢. ابن عطية أبو محمد عبدالحق (ت ٥٤١هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبدالله الأنصاري والسيد عبدالعال إبراهيم، مؤسسة دار العلوم، الدوحة، ط ١٩٧٧، ج ١، ص ٤٤. أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت ٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في وجوه التنزيل، اعتنى به وخرج أحاديثه: خليل مأمون شيجا، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢م، ص ٤٧٩.

من ألقاب البديع، يقال له: الاحتباك، وهو عزيزٌ عندهم، وهو أن تحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، وتحذف من الثاني ما أثبت نظيره في الأول، وقد تقدم تقريره، ومنه قول الشاعر:

وإني لتعروني لذكراك فقرةً كما انتفض العصفور بلله القطر^(١)

وقد تطرق الزركشي إلى الاحتباك نوعاً من أنواع الحذف، ولكن أسماء الحذف المقابلي، فقال: "وهو أن يجتمع في الكلام متقابلان، فيحذف من واحد منهما مقابله؛ لدلالة الآخر عليه، كقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ إِنْ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَيَّ إِجْرَامِي وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تُجْرَمُونَ﴾^(٢) والأصل: فإن افتريته فعلي إجرامي وأنتم برآء منه، وعليكم إجرامكم وأنا بريء مما تجرمون، فنسبة قوله تعالى: "إجرامي"، وهو الأول إلى قوله "وعليكم إجرامكم"، وهو الثالث كنسبة قوله "وأنتم برآء منه" وهو الثاني إلى قوله تعالى: "وأنا بريء مما تجرمون"، وهو الرابع، واكتفى من كل متناسبين بأحدهما"^(٣).

وقد ذكر السيوطي الاحتباك في عددٍ من كتبه زاعماً أنه من زياداته لعدم تبيه العلماء له، فقال في كتابه (التحبير في علم التفسير): "هذا النوع من زياداتي، وهو نوعٌ لطيفٌ، ولم نرَ أحداً ذكره من أهل المعاني والبيان والبديع، وكنت تأملت قوله تعالى: ﴿لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمَهْرِيرًا﴾^(٤) والقولين اللذين في

(١) خزائن الأدب، ج ٣، ص ٢٥٩. لقد سبق تخريج قول الرعيني في الصفحة السابقة ولأهمية قوله أعيناه

مرة أخرى .

(٢) هود، ٣٤.

(٣) الزركشي، بدر الدين (٧٩٤)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: مصطفى عبدالقادر، دار الكتب

العلمية، بيروت، ج ٣، ص ١٢٩.

(٤) الإنسان، ١٣.

الزّمهريرِ . فقولُ هو القمرُ في مقابلةِ الشمسِ، وقيلَ: هو البردُ، فقلتُ لعلّ المرادُ بهِ البردُ، وأفادَ بالشمسِ: أنّه لا قمرَ فيها، وبالزّمهريرِ: أنّه لا حرّاً فيها فحذفَ من كلّ شقٍّ مقابلَ الآخرِ^(١).

وقد تطرّقَ إليه أيضاً الشهابُ الخفاجيُّ عندما عبّ على ما ذكره أبو حيان في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِثَّتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِثَّةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾^(٢) فقالَ: "في البحرِ انظرْ إلى فصاحةِ هذا الكلامِ حيثُ أثبتَ قيداً في الجملةِ الأولى وهو "صابرون" وحذفَ نظيره من الثانية، وأثبتَ قيداً في الثانية وهو "من الذين كفروا" وحذفه من الأولى، ولما كان الصبرُ شديداً المغلوبيّةُ أثبتَ في جملي التخييف، وحذفَ من الثانية دلالةَ السابقةِ عليه، ثم ختمت بقوله "والله مع الصابرين" مبالغة في شدة المغلوبيّة، ولم يأت في جملي التخييف بقيد الكفرِ اكتفاءً بما قبله، قلتُ هذا نوعٌ من البديع يسمّى الاحتباك^(٣).

وكذلك نجدُ هذا المصطلحَ -الاحتباك- عند الأوسيّ عندما فسّرَ قوله تعالى: ﴿وَاضْمُمْ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ آيَةً أُخْرَى﴾^(٤) فقالَ: "وأصلُ الكلامِ اضمم يدك تنضم وأخرجها تخرج، فحذفَ ما حذفَ من الأول والثاني، وأبقى ما يدلُّ عليه، فهو إيجازٌ يُسمى بالاحتباك^(٥)".

وأما فيما يتعلّقُ بأدلةِ الاحتباك فقد حصّرها المفسرونَ والبلاغيونَ في الدليلِ اللفظيِّ، فالزركشيُّ يقولُ بعدَ ذكرِ العديدِ من أمثلةِ الحذفِ التقابليِّ -الاحتباك-:

(١) السيوطي، (٩١١هـ)، التّحبير في علم التفسير، تحقيق: فتحى عبدالقادر، دار المنار، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٨٢.

(٢) الأنفال، ٦٥.

(٣) الشهاب الخفاجي (١٠٦٩هـ)، عناية القاضي وكفاية الراضي، دار صادر، بيروت، ج ٤، ص ٢٩٠.

(٤) طه، ٢٢.

(٥) الأوسيّ، شهاب الدين (١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن والسبعة المثاني، إدارة الطباعة المنبرية، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت، ج ١٦، ص ١٧٩.

"واعلم أنّ دلالة السياق قاطعةٌ بهذه المحذوفات" (١). وأمّا البقاعيّ َ فيذكر أنّ الاحتباك يظهرُ من منطوقِ السياق لا من مفهومه، فقد قال عندما فسّر قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا﴾ (٢): "فالآية من الاحتباك، وهو منطوقٌ لما أوجبه من السياق مفهوم: ذكر التحريّ أولاً دليلاً على تركه ثانياً، وذكر جهنم ثانياً دليلاً على حذف الجنة أولاً" (٣)، ويقصدُ من ذلك أنّ الاحتباك قائمٌ على ذكرٍ متقابلين يُحذفُ فيهما من الأولِ دلالةُ الثانيِ عليه، ومن الثانيِ دلالةُ الأولِ عليه.

وتأسيساً على ما سبق، فإن الدليل الذي يقومُ عليه الاحتباك عند البلاغيين والمفسرين هو الدليل اللفظي السياقي، الذي نلمسه من الحدث الكلامي.

وإنّ المتتبعَ لجهود البلاغيين يجدُ أنّهم تطرقوا إلى فوائد الاحتباك، فقد ذكر الزركشيّ أنه "يفيدُ سعةَ الكلام والإيجازَ لعلمِ المخاطبِ به" (٤). وذكر البقاعيّ من تلك الفوائد الإيجازَ، وقال في ذلك: "هو أن يُحذفَ من كلّ جملةٍ شيءٌ إيجازاً" (٥)، وتامّ المعنى، وقالَ في ذلك: "ولم أجعل الآية من الاحتباك لنقص المعنى" (٦).

ولعلّ من أهمّ فوائده القدرة على الربط والسبك، وقد تنبّه إلى ذلك الزركشيّ، فذكره تلميحاً لا تصريحاً حين فسّر قوله تعالى: ﴿فَاعْتَرَلُوا نِسَاءَ فِي الْمَحِيضِ

(١) البرهان في علوم القرآن، المصدر السابق، ج ٣، ص ١٢٩.

(٢) الجن، ١٤.

(٣) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، المصدر السابق، ج ٢٠، ص ٤٨٦.

(٤) البرهان في علوم القرآن، المصدر السابق، ج ٣، ص ١٣٢. انظر فائدة الحذف عند البلاغيين:

الجرجاني، عبد القاهر (٤٧١هـ)، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة

المدني، ١٩٩٣. ص ١٤٦ وابن الأثير، (٦٣٧هـ) المثل السائر في أدب الكاتب، تحقيق: أحمد

الحوفي، دار الرافعي، الرياض، ١٩٨٣، ج ٢، ص ٣١٦.

(٥) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، المصدر السابق، ج ٤، ص ٢٦٣.

(٦) المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٧٩.

وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ^(١)
بقوله: 'فتقديره: لا تقربوهن حتى يطهرن ويطهرن، فإذا طهرن وتطهرن فاتوهن؛
وهو قول مركب من أربعة أجزاء؛ نسبة الأول إلى الثاني كنسبة الثاني إلى الرابع؛
فيُحذف من أحدهما لدلالة الآخر عليه'^(٢).

ولعلّ التنظير السابق يكشف الشروط التي يجب أن تتوافر في الاحتباك،
وهذه الشروط هي:

أولاً: أن يكون في الكلام بعد الحذف دليل على المحذوف.

ثانياً: أن يكون الحذف في جملتين.

ثالثاً: أن يفضي الحذف إلى نكتة بلاغية.

رابعاً: أن يُحذف من كلتا الجملتين ما أثبت في الأخرى. وهذا ليس بالشرط
الأساسي من وجهة نظر الباحث؛ لأنّ الزركشي قدّم طائفة من الأمثلة التي لا
تتوافق مع هذا الشرط؛ فيقول: 'قد يُحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، وقد
يُعكس، وقد يحتمل اللفظ الأمرين'^(٣)، ثم طرح مجموعة من الأمثلة نسوق منها^(٤):
قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾^(٥)، والتقدير: 'إِنَّ اللَّهَ يُصَلِّي

(١) البقرة، ٢٢٢.

(٢) البرهان في علوم القرآن، المصدر السابق، ج ٣، ص ١٢٩.

(٣) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٣٣.

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) الأحزاب، ٥٦.

وَمَلَايِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ، وقوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنْبِئُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾^(١)، والتقدير: "يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنْبِئُ مَا يَشَاءُ".

وأما فيما يتعلق بطبيعة المحذوف في الاحتباك، فإن التقابل بين الكلامين هو الذي ينبئ عن طبيعته، فإذا كان الطرف الأول موجوداً، والطرف الثاني محذوفاً - أو العكس - فإن هذا يستدعي تقدير المحذوف، فيكون الكلام المحذوف مفرداً إذا كان الكلام المقابل المذكور مفرداً، ويكون الكلام المحذوف جملة إذا كان الكلام المقابل المذكور جملةً.

ومن شواهد حذف الكلام المفرد حذف "بريء" في قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(٢)، والتقدير: "أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ بَرِيءٌ"^(٣). ومن شواهد حذف الجملة المحذوفة قوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾^(٤). والتقدير: "قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ يَحِبُّكُمْ اللَّهُ".

وللاحتباك من منظور أهل البلاغة أقسام أهمها^(٥):

(٦) الرعد، ٣٩.

(١) التوبة، ٣.

(٢) البرهان في علوم القرآن، المصدر السابق، ج ٣، ص ١٣٣.

(٣) آل عمران، ٣٢. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٤. أنواع

الحذف: البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص ١١٨ - ١٢٩. مصطفى عبدالسلام، الحذف البلاغي في

القرآن الكريم، دار القرآن، القاهرة، ص ٣٨.

(٤) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، المصدر السابق، ج ١٦، ص ١٦٩. وج ٨، ص ٣٢٢

وج ١٧، ص ٢٨٣.

أولاً: الاحتباك الضدي: هو الذي يقع بين ألفاظ متضادة. ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِراً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴾ (١).

ثانياً: الاحتباك المتشابه: هو الذي يقع بين ألفاظ متشابهة. ومن أمثلته في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِثَّتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِئَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ (٢).

ثالثاً: الاحتباك المتناظر: هو الذي يقع بين ألفاظ بينها صفات مشتركة. ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ﴾ (٣).

رابعاً: الاحتباك المنفي المثبت: هو الذي يقع بين ألفاظ تقوم العلاقة بينها على النفي والإثبات. ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ يَسْتَعْجِلُ بِهَا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهَا وَالَّذِينَ آمَنُوا مُثَنَّفُونَ مِنْهَا وَيَعْلَمُونَ أَنَّهَا الْحَقُّ أَلَا إِنَّ الَّذِينَ يُمْلُونَ فِي السَّاعَةِ لَفِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ ﴾ (٤).

وصفوة القول في هذا المطلب تتجلى في النتائج الآتية:

أولاً: أن البلاغيين اختلفوا في ماهية الاحتباك، فمنهم من اشترط وجود جملتين متقابلتين، ويجب أن يحدث الحذف في كليهما. ومنهم "الزرركشي" من لم

(٥) يونس، ٦.

(١) الأنفال، ٦٥.

(٢) البقرة، ١٧١.

(٣) الشورى، ١٨.

يشترط ذلك؛ فاكتمى جملتين يحدث في واحدةٍ منهما الحذفُ، وتدلُّ الثانيةُ على ذلك الحذفِ.

ثانياً: أنَّ البلاغيينَ اشترطوا للاحتباكِ شروطاً: أولها: أن يدعوا إليه داعٍ بلاغيٌّ يجعلُ الحذفَ أبلغَ من الذكرِ. ثانيها: أن يكونَ في الكلامِ بعدَ الحذفِ دليلٌ على المحذوفِ. ثالثها: أن يكونَ هناكَ جملتانِ تحتاجانِ إلى رابطٍ.

ثالثاً: أنَّ الاحتباكَ يفضي إلى أمورٍ عدة: أولها: إحكامُ النظمِ بحذفِ فضولِ الكلامِ متى ما استطعنا ذلك، مع قلةِ الألفاظِ وكثرةِ المعاني التي تدلُّ عليها، وهذه هي غايةُ البلاغةِ المتمثلةِ في استثمارِ أقلِّ ما يمكنُ من الألفاظِ في أكثرِ ما يمكنُ من المعاني. ثانيها: تنبيهُ المتلقي إلى البحثِ عن المحذوفِ، فيجعله يتجاوبُ مع ما يقرأ، فترسخُ المعلومةُ في نفسه ويقلُّ نسيانهُ. ثالثها: صيانةُ الكلامِ من النقلِ والترهلِ اللذين يحدثانِ من ذكرِ ما تدلُّ عليه القرينةُ اللفظيةُ.

- ٢ -

الاحتباك النحوي

وبناءً على المعطيات التي قدمت في المطلب السابق والنتائج التي تمخضت عنها، فإننا نتساءلُ قائلين: هل الاحتباكُ البلاغيُّ مبحثٌ يغايرُ الحذفَ النحويَّ؟ وهل استفادَ البلاغيونَ من مقولاتِ النحويينَ في الحذفِ؟ وهل هناكَ في النحوِ احتباكٌ؟

إنَّ المتفحصَ للمصادرِ النحويةِ يرى أنَّ النحاةَ ما لبثوا أن تطرقوا إلى هذا المبحثِ تنظيراً وتطبيقاً معتمدينَ في ذلكَ على الاستقراءِ للمادةِ اللغويةِ في كلامِ العربِ، فمن ناحيةِ التنظيرِ - وهذا يجيب عن الاستفسارينِ الأولين - نجدُ أنَّ

الحذف هو: إسقاط كلمة أو أكثر بشرط ألا يتأثر المعنى أو الصياغة^(١). أو هو "إسقاط الشيء لفظاً ومعنى"^(٢). وقيل: إنه إسقاط كلمة بلا اجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام. وعند بعضهم هو أسلوب محدد من أساليب التأويل يتركز على دعوى إعادة صياغة المادة اللغوية، ولا سيما النصوص المخالفة لقواعد التصرف الإعرابي^(٣).

وعلى هذا فالحذف - عندهم - من سنن العرب في لغتهم، فهم يجوزون حذف ما كان معلوماً في الكلام^(٤). وهذا الضرب من السنن هو من شجاعة العربية كما وصفه ابن جني^(٥).

ويلاحظ في تلك المصادر بعض المسميات التي تحمل المعنى نفسه للفظ الحذف، ومنها: (الإضمار والاختصار)، غير أن هذه المسميات تختلف في ماهية؛ فالإضمار هو الاستتار، والاستتار يختص بالضمائر، في حين يكون الحذف في أي جزء من أجزاء الجملة^(٦) وأما الاختصار فهو عبارة عن وقوع

(١) الكفوي، أبو البقاء (١٠٩٤) الكليات معجم في المصطلحات والفروق النحوية، تحقيق: عدنان درويش، الرسالة، ١٩٩٨، ص ٣٨٤.

(٢) الزماني، أبو الحسن (٣٨٤هـ) النكت في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله، ط ٣، القاهرة، ١٩٥٦، ص ٢٤١.

(١) أبو المكارم علي، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٣، ص ٢٨٣.

(٢) ابن دريد أبو بكر (٣٢١هـ) المجتبي، د. محمد عبدالمعيد، حيدر آباد، ١٩٦٣، ص ١٦.

(٣) ابن جني، الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هندواي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ١٤٠.

(٤) السيوطي، (٩١١هـ)، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، دار الفكر،

ج ١، ص ٣٣١. ابن مضاء (٥٩٢هـ) الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر،

ص ٩٢، البرهان في علوم القرآن، المصدر السابق، ج ٣، ص ٧٣، دلائل الإعجاز، المصدر السابق،

ص ١٤٦. التأويل النحوي، المرجع السابق، ج ١، ص ١٣٤.

عنصر لغوي محلّ عنصر لغوي آخر، بحيث يتضمّن الأول معنى الثاني مع اختلافه عنه في قلة عدد حروفه، مثل وقوع الحرف موقع الفعل وفاعله، وهذا هو غاية الاختصار^(١).

وأما فيما يختصّ بأسباب الحذف، فقد حاول النحاة تفسير ظاهرة الحذف بمجموعة من الأسباب التي تتردّد في بعض الأحيان لتشكل مسلمات لا يمكن تنفيذها، وهي أسباب ترتكز على علل عقلية تتداخ في كينونة الواقع اللغوي. وبعبارة أخرى: إنّها أحكام استخلصها النحاة من الاستقراء الوصفيّ للغة العربية، ومن أهمّ هذه الأسباب: كثرة الاستعمال^(٢)، وطول الكلام^(٣)، والحذف للضرورة الشعرية^(٤)، والحذف للإعراب، والحذف للتركيب^(٥)، والحذف لأسباب قياسية صرفية أو صوتية^(٦).

(٥) سيبويه، عمرو (١٨٠ هـ)، الكتاب، عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ج ٢، ص ١٣٠. ابن

يعيش، يعيش بن علي (٦٤٣ هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ج ٢، ص ٧ وص ١٥.

(١) الكتاب، المصدر السابق، ج ٢، ص ٢١٤.

(٢) الفراء، يحيى بن يزيد (٢٠٧ هـ)، معاني القرآن، تحقيق: محمد النجار، ط ٢، القاهرة، ١٩٨٠، ج ٢، ص ٦٣.

(٣) الألوسي، محمود (١٣٤٢ هـ)، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، القاهرة، ١٣٤١ هـ، ص ٧.

القزويني، القزاز (٤١٢ هـ)، ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق: محمد زغلول، المعارف، مصر، ص ١٣٣.

(٤) السيوطي، (٩١١ هـ) المطالع السعيدة، تحقيق: طاهر حمودة، الدار الجماعية، مصر، ١٩٨١،

ج ١، ص ٧٢، ابن مالك، جمال الدين (٦٧٢ هـ) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كمال، دار الكتاب العربي، ص ١٢٢.

(٥) الكتاب، المصدر السابق، ج ٤، ص ١٨٣، والمطالع السعيدة، المصدر السابق، ج ١، ص ١٢٠.

وأما فيما يتعلق بالأهداف المرجوة من الحذف حين يجنح المتكلمون إليه، فإنها من الأمور المهمة عند النحاة؛ لما لها من صلة في تقدير المحذوف وعدمه. وأغراض الحذف متعددة متنوعة في التراث، ومنها: التخفيف^(١)، والإيجاز، والتوسع^(٢)، والتفخيم^(٣)، والتحقير^(٤)، والبيان^(٥)، والإبهام^(٦)، والعلم به، وصياغة الكلام، وغيرها.

ولا بدّ للحذف من قرينة مُصاحبة تدلُّ على المحذوف، وتكون هذه القرينة حاليةً أو عقليةً أو لفظيةً، وقد وُضعت مجموعة من الشروط للحذف وأهمها^(٧):

أولاً: وجود الدليل على المحذوف: إنَّ الحذف عمليةً نظاميةً لا اعتباطيةً؛ لأنه يخضع لإرادة المتكلم خضوعاً كيفياً، فالحذف لا بدّ له من دليل يدلُّ عليه، وقد قال ابن جني في ذلك: "قد حذفت العربُ الجملةَ، والمفردَ، والحرفَ، والحركةَ. وليس شيء من ذلك إلا عن دليلٍ عليه. وإلا كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته"^(٨)، وأشار القزويني إلى ذلك بقوله: "واعلم أنَّ الحذف لا بدّ له من قرينة، كوقوع الكلام جواباً عن سؤالٍ: إما محققٌ... وإما مقدرٌ..."^(٩).

(٦) الخصائص، المصدر السابق، ج ١، ص ٨٠.

(١) الكتاب، المصدر السابق، ج ١، ص ٢١٥.

(٢) السيوطي، (٩١١هـ) الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٧٥، ج ١ ص ١٩٠.

(٣) المصدر نفسه، ج ٣، ١٩٢.

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) المطالع السعيدة، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٦١.

(٦) الإسترلابادي، محمد (٦٨٦هـ) شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن، طهران، ج ١، ص ٢٧٢.

(٧) الخصائص، المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٦٠.

(٨) القزويني، محمد (٧٣٩هـ) الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٨٨.

وتأسيساً على ما سبق، فقد تعددت الأدلة على الحذف عند علماء التراث^(١). فإنَّ الدليل المفضي إلى المحذوف يقسم إلى أقسام:

الدليل اللفظي المقالي: وهو أن يكون في الكلام دليل لفظي، سواء أكان متقدماً أم متأخراً، يدلُّ على العناصر المحذوفة، ومن هذا إجابة من سأل: من أضرِب؟ فنكونُ الإجابة: زيداً^(٢).

الدليل الحالي (سياق المقام): يقصدُ بسياق الحال الظروف الملائسة للنص، التي لها أهمية كبيرة في تحديد معناه^(٣)، وقد أشار السكاكي إليه بقوله: «أمَّا الحالة المقتضية لتترك الفعل فهي أن تغني قرائن الأحوال عن ذكره»^(٤).

الدليل العقلي المنطقي: ويقوم المنكلم بحذف بعض العناصر اللغوية اعتماداً على إدراك المتلقي لهذه العناصر عقلاً، ويعتمدُ على هذا الدليل متى استحالَتْ صحة الكلام عقلاً إلا بتقدير محذوف^(٥).

ثانياً: أمن اللبس: وهو أن يكون اللبس مأموناً على المستويين: اللفظي والمعنوي، حتى لا تختلط الألفاظ أو المعاني؛ فيكون اللبس حاضراً حينئذٍ^(٦).

(٩) الفقي صبحي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دار قباء، القاهرة، ٢٠٠٠، ج ٢، ص ١٩٢.

(١) ابن هشام، عبدالله (٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعريب، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، ٢٠٠٥، ص ٥٦٢.

(٢) مغني اللبيب، المصدر السابق، ص ٥٦١.

(٣) السكاكي، محمد (٦٢٦هـ) مفتاح العلوم، تحقيق: عبدالحميد الهنداوي، ط ١، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠، ص ٣٢٩.

(٤) الطوسي، الفضل بن الحسن (٥٤٨هـ) مجمع البيان في تفسير القرآن، ط ١، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩، ج ٣، ص ٢٤٨.

(٥) المبرد، محمد بن يزيد (٢٨٥هـ) المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق، القاهرة، ١٩٩٤، ج ١، ص ٣٨٣.

وأما فيما يختص بأقسام المحذوفات وأنواع الحذف، فالمحذوفات في العربية تقسم إلى قسمين: أولهما: يتعلق ببنية الكلمة، كحذف حركة من الكلمة أو حذف حرف. وثانيهما: يتعلق ببنية النص، كحذف كلمة أو جملة^(١).

وتأسيساً على ما سبق، فإننا نطرح بعض الاستفسارات، ومنها:

- هل غفل النحاة عن الاحتباك بالرغم من كل التنظير السابق؟

- هل هناك احتباك نحوي؟

- ما الغرض من الاحتباك النحوي إن وجد؟

لم يرد مصطلح الاحتباك عند أهل التراث النحوي العربي، وإنما نجد بعض الإشارات هنا وهناك، وهي إشارات تنطوي على ما ذهب إليه الاحتباك البلاغي، ولعل أول إشارة نجدها عند سيبويه في "باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى": لم يشبهوا بالناعق؛ وإنما شَبَّهوا بالمنعوق به؛ وإنما المعنى: "وَمَثَلُكُمْ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ النَّاعِقِ وَالْمَنْعُوقِ بِهِ الَّذِي لَا يَسْمَعُ إِلَّا دَعَاءَ؛ لَكِنَّهُ جَاءَ عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ وَالْإِيجَازِ لِعِلْمِ الْمُخَاطَبِ بِالْمَعْنَى"^(٢). وكذلك نجده يجعل الحذف عاملاً مهماً في ربط النص بالمقام في باب ما يضمن فيه الفعل: "وذلك قولك، إذا رأيت رجلاً متوجّهاً وجهة الحاج، قاصداً في هيئة الحاج، فقلت: مَكَّةَ وَرَبَّ الكَعْبَةِ. حيث زَكَنْتَ أَنَّهُ يريد مَكَّةَ، كأنك قلت: يريد مَكَّةَ واللّه"^(٣).

(٦) الإتيان في علوم القرآن، المصدر السابق، ج ٥، ١٦٢٠. وظاهر حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس

اللغوي، الدار الجامعية للنشر، ١٩٨٢، ص ١٧١ - ص ١٧٦.

(١) الكتاب، المصدر السابق، ج ١، ص ٢١٢.

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٥٧.

وكذلك نجدُه يركُزُ في مواضعٍ مختلفةٍ على حذفِ الضميرِ ودلالةِ المقامِ عليه، نحو: "اللَّهُمَّ ضَبْعاً وَذَنْباً" و"الطَّبَّاءُ عَلَى الْبَقْرِ" و"كِلَيْهِمَا وَتَمراً"^(١)، ويظهرُ في الأمثلةِ السابقةِ الاستدلالُ على المحذوفِ بالسياقِ المقاميِّ.

وكذلك نجدُ بعضَ الإشاراتِ عندَ المبردِ عندما تحدثُ عن الحذفِ في الكلامِ لا الجملةِ مهتماً بعلمِ السامعِ، فقال: "لَمْ يَأْتِ بِخَيْرٍ لِعِلْمِ الْمُخَاطَبِ وَمَثَلُ هَذَا الْكَلَامِ كَثِيرٌ وَلَا يَجُوزُ الْحَذْفُ حَتَّى يَكُونَ الْمَحذُوفُ مَعْلُوماً بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ تَقَدُّمِ خَيْرٍ أَوْ مُشَاهِدَةٍ حَالٍ"^(٢). وقال: "إِنَّ لِلْقِسْمِ أَدْوَاتٍ تُوَصَّلُ الْحَلْفَ إِلَى الْمَقْسَمِ بِهِ؛ لِأَنَّ الْحَلْفَ مَضْمُرٌ لِعِلْمِ السَّامِعِ بِهِ"^(٣).

وقد وجدنا بعضها عندَ ابنِ جنِي في حديثه عن ظاهرةِ الحذفِ وأثرها في الكلامِ لا الجملةِ، فيقول: "ويزيدُ ذلكَ وضوحاً امتناعُ أصحابنا من تأكيدِ المضميرِ المحذوفِ العائدِ على المبتدأ في نحو: "زيدٌ ضربت" في من أجازَه؛ فلا يجيزون "زيدٌ ضربت نفسه" على أن تجعلَ النفسَ توكيداً للهاءِ المرادَةِ في ضربته؛ لأنَّ الحذفَ لا يكونُ إلا بعدَ التحقُّقِ والعلمِ، وإذا كانَ ذلكَ كذلكَ؛ فقد استغني عن تأكيدِهِ"^(٤). ويقولُ: "إنَّ المحذوفَ من اللفظِ إذا دلتِ الدلالةُ عليه كانَ بمنزلةِ الملفوظِ به"^(٥).

(٣) الكتاب، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٥٧، ج ١، ص ٢٨٠.

(١) المقْتَضِب، المصدر السابق، ج ٢، ص ٨١.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) ابن جنِي، (٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م، ج ٢، ص ٥٩.

(٤) الخصائص، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٩٤.

وقد جعلَ الثعالبيُّ الحذفَ أساساً في توازنِ الكلام، فقالَ في ذلك: "العربُ تزيدُ وتحذفُ حفظاً للتوازنِ وإيثاراً له"^(١).

ويظهرُ مما سبقُ أنَّ النحاةَ العربَ قد تجاوزوا في وصفِ العربيةِ، ورسمِ معاييرِ النظامِ النحويِّ حدودَ "النصِّ الذاتية" ومادةِ العبارةِ الكلاميةِ الخالصةِ، وجعلوا محيطَ الحدثِ الكلاميِّ وسياقهَ والمتغيراتِ الخارجيةِ التي تكتنفُ مادةَ الكلامِ أصلاً في وصفِ الظاهرةِ النحويةِ وتفسيرها^(٢).

وتأسيساً على ما سبقَ، فإنَّ النحاةَ قد تجاوزوا - أيضاً - بخطواتٍ واسعةٍ الحديثَ عن الحذفِ بحدودِ المسندِ والمسندِ إليه المكونين للجملةِ؛ فراهمُ يستعملونَ الحذفَ للربطِ بينَ الجملِ المكونةِ للنصوصِ عن طريقِ دليلٍ مقاليٍّ أو مقاميٍّ ذُكرَ في واحدةٍ، وحُذِفَ في الأخرى لدلالةِ المذكورِ على المحذوفِ، وهذا المحذوفُ إذا ذُكرَ مع الدليلِ تحولَ الكلامُ إلى كلامٍ غَثٍّ، وإلى شيءٍ يَمُجُّه السمعُ، وتَعافَهُ النفسُ.

وأما الناحيةُ التطبيقيةُ - وهي إجابة عن الاستفسارِ الثالثِ -، فقد درسَ أهلُ التراثِ اللغويِّ هذا المبحثَ ضمنَ أبوابِ كتبهم وفصولها بشكلٍ متفرقٍ، فنجدُ حذفَ المبتدأِ في بابِ المبتدأِ، وحذفَ المفعولِ بهِ في بابِ المفعولِ بهِ... وقد شرعَ الدارسونَ المحدثونَ بتقسيمِ المحذوفاتِ إلى عدةِ أقسامٍ، واتفقوا في جملهم على التقسيمِ الآتي:

(٥) الثعالبي عبدالمك (٤٢٩هـ)، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، ط١، إحياء التراث العربي، ٢٠٠٢م، ج١، ص٢٣١.

(١) الموسى، نهاد، الصورة والصورورة، بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي، منزلة السياق في نظرية النحو العربي، الشروق، ٢٠٠٣، ص١٢١.

القسم الأول: حذف أكثر من جملة في التركيب. القسم الثاني: حذف جملة واحدة.
القسم الثالث: حذف جزء من الجملة^(١).

وسيسعى الباحث إلى تقسيم المحذوفات بمنهجية تختلف عما نهجه الآخرون، فهما قسمان: القسم الأول: المحذوفات بدليل لفظي موجود في الحدث الكلامي. القسم الثاني: المحذوفات بغير دليل^(٢). وسيختص البحث بالقسم الأول - لاختصاصه بالبحث - إثباتاً ما ذهبنا إليه آنفاً.

وقد قام الباحث باستقصاء القسم الأول من ظاهرة الحذف في العربية، ووجدت أن النحاة قد تطرقوا إلى العديد من هذه المحذوفات، وفيما يلي عرض لبعض ما استقصاه البحث:

أولاً: حذف المبتدأ وحذف الخبر

لقد تطرق النحاة إلى المواضع التي يحذف فيها المبتدأ أو الخبر وجوباً أو جوازاً، وهذه الحالات مبنوثة في كتب التراث النحوي^(٣). فقد حُذِفَ المبتدأ **لوجود**

(٢) مصطفى عبدالسلام، الحذف البلاغي في القرآن الكريم، مكتبة القرآن، القاهرة، ١٩٩١. أبو المكارم، علي (٢٠٠٨)، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب، القاهرة. الزعبط، سهام، الحذف والتقدير في صحيح البخاري، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٠م.

(٣) الحذف والتقدير في النحو العربي، المرجع السابق، ص ٢١١-٢٨٠.

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، المصدر السابق، ص ٨٢٢ و ص ٣٥٩، ابن عقيل، عبدالله (٧٦٩هـ) شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين، دار صعب، ج ١، ص ٢٤٦. ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤، ج ١، ١٩٣. أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان، ط ١، القاهرة، ١٩٩٨، ج ٣، ١٠٨٩ و ج ٣، ص ١٠٨٩. الخطيب طاهر يوسف (١٩٩٦) المعجم المفصل في الإعراب، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ١٦٤.

دليل لفظي يدل عليه من جملة أخرى يعلمه السامع^(١)، فحذف المبتدأ يكون جائزاً إذا دل عليه دليل، فيقال: كيف زيد؟ فنقول: صحيح، والتقدير: هو صحيح؛ فحذف المبتدأ في الجملة الثانية "هو" لدلالة المبتدأ في الجملة الأولى "زيد" عليه^(٢). وكذلك يُحذف المبتدأ - لدليل لفظي - عندما يكون مخصوصاً بالمدح والذم عند من يعدُّ الكلامَ جملتين لا جملةً واحدةً، ففي قولنا "نعم دار المتقين الجنة"؛ فتكون "نعم دار المتقين" جملةً، و"هي الجنة" جملةً أخرى، والذي ربط بين الجملتين المبتدأ "هي" المحذوف العائد على "الجنة" في الجملة الأولى^(٣).

ومن مسوغات الحذف ذكر المحذوف سابقاً - التكرار - ففي قوله تعالى: ﴿صُمُّ بُكْمٌ عُمَىٰ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٤) والتقدير: المنافقون صمُّ بكم عمى؛ فحذف المبتدأ لذكر كثير من شؤون المنافقين في آيات عشر سابقة.

ويُحذف الخبر إذا دل دليل على المحذوف سواء من الجملة نفسها أم من جملة أخرى، ويقول ابن جنى في ذلك: "وأعلم أن المبتدأ قد يُحذف تارة ويُحذف الخبر أخرى، وذلك إذا كان في الكلام دلالة على المحذوف"^(٥)، فيقال: من عندك؟ فنقول: زيد، والتقدير: زيد عندي، وقد حذف الخبر لدلالة دال عليه وهو "عندك" في الجملة

(٢) ابن السراج، أبو بكر (٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، ط ١، الرسالة، بيروت، ١٩٨٥، ج ١، ص ٨٦.

(٣) مغني اللبيب، المصدر السابق، ص ٨٢٢.

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المصدر السابق، ج ١، ص ١٩٣.

(٢) البقرة، ١٨.

(٣) ابن جنى، اللع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ص ٣٠.

السابقة. وكذلك يُحذفُ الخبرُ إذا جئتَ بعده مبتدأين بخيرٍ واحدٍ، نحو: زيدٌ وعمرو قائمٌ، وقد ذهبَ فريقٌ إلى القول: بأنَّ المذكورَ خبرُ الأولِ، وذهبَ فريقٌ إلى عكسه، وقال آخرون: بجوازِ الأمرين^(١) وفي المَجْمَلِ فإنَّ حذفَ الخبرِ منَ الجملةِ الأولى؛ لدلالةِ الثانيةِ عليه ساهمَ في الربطِ بينَ الجملتين^(٢).

ثانياً: حذفُ الفاعلِ:

لقد منع كثيرٌ من النحاةِ حذفَ الفاعلِ؛ لأنه عمدةٌ، وأجازهُ بعضُهُم^(٣)، ومنَ المواضعِ التي أجازها النحاةُ حذفُ فاعلِ "أفعل" في التعجبِ، إذا تقدّمَ له نظيرٌ يدلُّ عليه، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾^(٤) فقد حُذفَ فاعلُ "أبصر"؛ لدلالةِ "أسمع" عليه^(٥).

ثالثاً: حذفُ المفعولِ بهِ:

(٤) البرهان في علوم القرآن، المصدر السابق، ج ٣، ص ١٣٣.

(٥) ابن حجة الحموي، (٨٣٧هـ)، خزنة الأدب وغاية الأرب، شرح عصام شعيتو، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩١، ج ١٠، ص ٢٩٥. أبو موسى، محمد، خصائص التركيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعنى، مكتبة وهبة القاهرة، ص ٢٧٤.

(١) البرهان في علوم القرآن، المصدر السابق، ج ٣، ص ١٣٣.

(٢) مريم، ٣٨.

(٣) السمين الحلبي أبو العباس (٧٥٦هـ)، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الدكتور أحمد الخراط، دمشق، ج ٧، ص ٦٠٢. الحنبلي أبو حفص (٧٧٥هـ) اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد، الكتب العلمية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ج ١٣، ص ٨٦. ابن الصائغ، (٧٢٠هـ)، اللمعة في شرح الملحّة، تحقيق: إبراهيم بن سالم، ط ١، السعودية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ٢٠٠٤، ج ١، ص ٥١٢.

إِنَّ الْأَصْلَ جَوَازُ حَذْفِ الْمَفْعُولِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ، وَمَوَاضِعُ حَذْفِهِ مُتَعَدِدَةٌ^(١)،
وَمِنْ تِلْكَ الْمَوَاضِعِ مَا يَحْذَفُ لِدَلِيلٍ لَفْظِيٍّ يَدُلُّ عَلَيْهِ، فَيُحْذَفُ الْمَفْعُولُ بِهِ بَعْدَ
فِعْلِ الْمَشِيئَةِ تَبْيَانًا لِمَا هُوَ مَبْهُمٌ^(٢) كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ
أَجْمَعِينَ﴾، وَالتَّقْدِيرُ: لَوْ شَاءَ هَدَايَتَكُمْ لَهْدَاكُمْ أَجْمَعِينَ "فَالْمَفْعُولُ بِهِ "هَدَايَتَكُمْ"
حُذِفَ؛ لِدَلِيلٍ بَعْدِيٍّ يَدُلُّ عَلَيْهِ "لَهْدَاكُمْ".

وَقَدْ أَجَازَ النَّحَاةُ حَذْفَ مَفْعُولِي (ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا) إِذَا دَلَّ عَلَيَّهِمَا الدَّلِيلُ
اللفظيُّ، وَمِنْ الشَّوَاهِدِ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الْكَمِيتِ^(٣):

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حَبَّيْهِمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ

فَالْتَقْدِيرُ: وَتَحْسَبُ حَبَّيْهِمْ عَارًا عَلَيَّ، فَحُذِفَ مَفْعُولًا "تَحْسَبُ"؛ لِدَلَالَةِ سَابِقِ
الْكَلَامِ عَلَيْهِمَا^(٤).

رَابِعًا: الحذف في عطف النسق:

إِنَّ العطفَ تركيبَ كَلَامِيٍّ يَحْتَوِي أَدَاءً وَمَعطُوفًا وَمَعطُوفًا عَلَيْهِ، وَالْمَعطُوفُ
وَالْمَعطُوفُ عَلَيْهِ يَكُونَانِ جُمْلَةً أَوْ مَفْرَدَةً، وَالْغَرَضُ مِنْ عطفِ الجملِ هُوَ رِبْطُ

(٤) أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ إِلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ، الْمَصْدَرُ السَّابِقُ، ج ٢، ص ١٥٥.

(٥) الْمُطْعَنِي، عَبْدِ الْعَظِيمِ، خِصَائِنُ التَّعْبِيرِ الْقُرْآنِيِّ وَسَمَاتِهِ الْبَلَاغِيَّةُ، ط ١، مَكْتَبَةُ وَهْبَةِ، ١٩٩٢م،
ج ٢، ص ٥٢.

(١) أَبُو عَلِيٍّ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْمَرْزُوقِيِّ الْأَصْفَهَانِيِّ (٤٢١ هـ)، شَرْحُ دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ،
تَحْقِيقُ: غَرِيدِ الشَّيْخِ، وَضَعُ فَهَارِسِهِ الْعَامَّةِ: إِبْرَاهِيمِ شَمْسِ الدِّينِ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتَ،
٢٠٠٣ م، ص ٤٩١.

(٢) الزَّجَاجُ إِبْرَاهِيمُ (٣١١ هـ)، إِعْرَابُ الْقُرْآنِ، تَحْقِيقُ: إِبْرَاهِيمِ الْأَبْيَارِيِّ، الْقَاهِرَةُ، ١٩٨٢، ج ٢، ص ٤٣٢.

بعضها ببعض، والإيدانُ بأنَّ المتكلمَ لم يُردِّ قطعَ الجملةِ الثانيةِ من الأولى، والأخذُ في جملةٍ أخرى ليست من الأولى في شيء^(١).

وأما الغرضُ من عطفِ المفرداتِ؛ فلأنَّ هذا الاختصارَ المقصودَ لا يتمُّ إلا عن طريقِ "إشراكِ الثاني - المعطوفِ - في تأثيرِ العاملِ الأولِ، فإذا قلتَ: قامَ زيدٌ وعمرو فأصله قامَ زيدٌ قامَ عمرو، فحذفتُ "قامَ" الثانيةَ لدلالةِ الأولى عليها، وصارَ الفعلُ الأولُ عاملاً في المعطوفِ والمعطوفِ عليه^(٢).

وبناءً على القولِ السابقِ، فإنَّ العاملَ في المعطوفِ في عطفِ النسقِ محذوفٌ دائماً في المفرداتِ، ومن أمثلة ذلك قولنا: رأيتُ زيداً وخالداً، والتقديرُ: رأيتُ زيداً رأيتُ خالداً.

خامساً: الحذفُ في النعتِ والمنعوتِ:

إنَّ الأصلَ في النعتِ ألا يحذفَ، ولكنه قد يحذفُ ويقومُ المنعوتُ مقامه؛ إذا جيء في الأصلِ لزوالِ اشتراكِ في معرفةٍ أو لتخصيصِ في نكرة، ولكنهم حذفوه للدلالةِ عليه^(٣)، ومن الأمثلة على هذا الحذفِ قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وِرَاءَهُمْ مَلَكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾^(٤) والتقديرُ: (سفينةٌ صحيحةٌ)، والدليلُ على حذفِ "صحيحةٍ" قوله تعالى: "فأردتُ أن أعيبها" وفي هذا يقولُ الشنقيطيُّ: "وَعَايَةُ مَا فِي هَذَا الْقَوْلِ حَذْفُ النَّعْتِ مَعَ وُجُودِ أدلَّةٍ تُدَلُّ عَلَيْهِ، وَنَظِيرُهُ فِي الْقُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: وَكَانَ وِرَاءَهُمْ مَلَكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا، أَي كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ حَرْقَ الْخَضِرِ لِلْسَفِينَةِ الَّتِي رَكِبَ

(٣) شرح المفصل، المصدر السابق، ج ٣، ص ٧٥.

(٤) المصدر السابق نفسه.

(١) ابن جني، المحتسب في تبين شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي ناصف، ١٩٩٩، ج ٢،

ص ٢٢٧.

(٢) الكهف، ٧٩.

فِيهَا هُوَ وَمُوسَى يُرِيدُ بِهِ سَلَامَتَهَا مِنْ أَخْذِ الْمَلِكِ لَهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْخُذُ الْمَعْبِيَةَ الَّتِي فِيهَا الْخَرْقُ وَإِنَّمَا يَأْخُذُ الصَّحِيحَةَ^(١).

وكذلك قَدْ يُحْذَفُ الْمَنْعُوتُ لِدَلَالَةِ لَفْظِيَّةٍ عَلَيْهِ^(٢)، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾^(٣) وَالتَّقْدِيرُ: فَلَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ أَمْثَالِهَا، فَحُذِفَ الْمَنْعُوتُ لِدَلَالَةِ "مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ" عَلَيْهِ.

سادساً: حذف الموصول

لَقَدْ اِخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي جَوَازِ حَذْفِ الْمَوْصُولِ الْإِسْمِيِّ؛ فَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَمَا جَاءَ شَيْءٌ مِنْهُ فِي الشَّعْرِ، فَهُوَ مِنَ الضَّرَائِرِ^(٤) غَيْرَ أَنْ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَغْدَادِيِّينَ أَجَازُوا ذَلِكَ مُسْتَدْلِينَ بِقَوْلِ حَسَانَ^(٥):
أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحْهُ وَيَنْصُرْهُ سَاءَ مَا

(٣) الشنقيطي، محمد الأمين (١٣٩٣هـ) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر للطباعة، لبنان، ١٩٩٥م، ج٣، ص١٦٣. محمود بن عبدالرحيم، الجدول في إعراب القرآن الكريم، مؤسسة الإيمان، ١٤١٨هـ، ج٢٥، ص٩٣.

(٤) انظر مبحث حذف المنعوت: الخصائص، المصدر السابق، ج٢، ص٣٦٨.

(١) الأنعام، ١٦٠.

(٢) ابن عصفور، علي (٦٩٩هـ) ضرائر الشعر، تحقيق: إبراهيم محمد، ط١، القاهرة، ١٩٨٢، ص١٨٢.

(٣) ديوان حسان بن ثابت، وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ص٧٦. الأصول في النحو، المصدر السابق، ج٢، ص١٧٧.

والتقديرُ: ومنْ يمدحهُ؛ فحذفَ "مَنْ"؛ لدلالة الموصول المتقدم عليه^(١). ومنْ أمثلة ذلك قوله تعالى: «وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُمْ»^(٢)، والتقديرُ: وبالذي أنزلَ إليكم، فحذفتْ لدلالة المتقدم عليها.

وعلاوةً على ذلك، فقد أجازَ النحاةُ حذفَ الصلة؛ لدلالة صلةٍ أخرى تقابلُها، وذلك كقوله:

وعندَ الذي واللاتِ عندكِ إحنةٌ عليكِ فلا يغرركِ كيدُ العوائدِ

والتقديرُ: الذي عادك^(٣)

سابعاً: حذفُ الفعلِ:

لقد أجازَ النحاةُ أنْ يُحذفَ الفعلُ لدلالة قرينةٍ لفظيةٍ تدلُّ عليه، ومنْ أمثلة ذلك قولنا: "مَنْ قامَ"، فنقولُ: "زيدٌ" والتقديرُ: قامَ زيدٌ^(٤). ويحذفُ أيضاً في العطفِ - كما مرَّ سابقاً- لدلالة الفعلِ العاملِ في المعطوفِ عليه، نحو قولنا: قامَ زيدٌ وعمرو، والتقديرُ: قامَ زيدٌ قامَ عمرو.

(٤) الأشموني علي (٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط١، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨،

ج١، ص١٦٣.

(٥) العنكبوت، ٤٦.

(١) السيوطي، جلال الدين (٩١١هـ) همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، تحقيق:

عبد الحميد هندأوي، ط١، المكتبة الوقفية، مصر، ج١، ص٣٤٢.

(٢) ابن هشام، شرح شنور الذهب، تحقيق: يوسف البقاعي، ط١، دار الفكر، ٢٠٠٣، ص٢٢٢.

وقد حُذِفَ الفعلُ العاملُ في الحالِ في قولهِ تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ
نَجْمَعُ عِظَامَهُ * بَلَى قَادِرِينَ﴾^(١) والتقديرُ عند سيبويه^(٢) "بلى نجمعها قَادِرِينَ"
فحُذِفَ الفعلُ لدلالةِ "نجمع" الأولى عليه.

وقد أوجِبَ حذفُ الفعلِ بعدَ أدواتِ الشرطِ "إذا، ولو، ومن، ومتى" وذلك إذا
فسرهُ عاملٌ بعدهُ، ويعربُ الاسمُ المرفوعُ بعدَ هذهِ الأدواتِ فاعلاً لفعلٍ محذوفٍ
وجوباً بفسرهُ الفعلُ المذكورُ بعدهُ^(٣)، وهذا يشكُلُ قرينةً لفظيةً بعديةً، ومن أمثلة
ذلك قولهُ تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(٤).

ويحذفُ الفعلُ وجوباً إذا تقدمَ الاسمُ وتأخرَ عنهُ الفعلُ، وقد عملَ في ضميرِ
ذلكَ الاسمِ أو في سببهِ، نحو: زيداً ضربتهُ، وزيداً ضربتُ غلامهُ، وزيداً مررتُ
بهِ، والجمهورُ على أن ناصبَ "زيداً" ونحوه في هذهِ التراكيبِ فعلٌ محذوفٌ وجوباً
فُسِّرَ بالفعلِ المذكورِ، والكوفيونَ يرونَ أنه منصوبٌ بالفعلِ المذكورِ بعدهُ، وأنَّ
الفعلَ ناصبٌ للاسمِ والضميرِ معاً، فلا حذفَ عندهم^(٥).

ثامناً: حذفُ جملةِ جوابِ القسمِ:

(٣) القيامة، ٣.

(٤) ابن النحاس، أحمد بن محمد (٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، تحقيق: عبدالمنعم خليل، دار الكتب العلمية،

ج ٥٢، ص ٥٢.

(٥) شرح شذور الذهب، المصدر السابق، ص ٢٢٣.

(٦) الانشقاق، ١.

(١) شرح ابن عقيل، المصدر السابق، ج ١، ص ٤٣٩.

لَقَدْ أَجَازَ النِّحَاةُ حَذْفَ جَمَلَةِ الْقِسْمِ، وَمِنَ الْمَوَاطِنِ الَّتِي أَجَازَهَا دَلَالَةُ
السِّيَاقِ عَلَى الْحَذْفِ بِدَلِيلٍ لَفْظِيٍّ بَعْدِيٍّ أَمْ قَبْلِيٍّ^(١)، وَمِنْ أُمَّتِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى:
﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا﴾^(٢) أَي لَتَبْعَثُنَّ، بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تَرَجِفُ﴾^(٣).
وقوله تعالى: ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾^(٤) أَي لِيَهْلِكَنَّ، بِدَلِيلٍ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَمْ
أَهْلَكْنَا﴾^(٥).

وكذلك أُجِيزَ الحذفُ إذا سبقَ القسمُ - وحده - طالبُ خبرٍ أو صلة، وبني
الكلامِ على الخبرِ أو الصلة؛ فجوابُ القسمِ وقتئذٍ محذوفٌ لدلالةِ الخبرِ أو الصلةِ
عليه، نحو: زيدٌ واللهِ يقومُ، وجاءني الذي واللهِ يقومُ^(٦).

تاسعاً: الحذفُ في الشرط:

لَقَدْ أَجَازَ النِّحَاةُ حَذْفَ جَمَلَتِي الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ مَعاً إِذَا كَانَتْ أَدَاءُ الشَّرْطِ
"إِنْ"، وَقَدْ اخْتَصَّتْ "إِنْ" بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا أُمُّ الْبَابِ وَلِأَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ غَيْرُهَا^(٧)، وَمِنْ أُمَّتِهِ
ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

قَالَتْ بِنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مَعْدَمًا قَالَتْ: وَإِنْ

(٢) الأزهري، خالد بن عبدالله (٥٩٠هـ) شرح التصريح على التوضيح، ط٢، المطبعة الأزرية، ج٢، ص٣٥٧.

(٣) النازعات، ١.

(٤) النازعات، ٦.

(٥) ق، ١.

(٦) معني اللبيب، المصدر السابق، ص٨٤٧.

(٧) شرح التصريح على التوضيح، المصدر السابق، ج٢، ص٣٥٧.

(١) همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، المصدر السابق، ج٢، ص٦٢.

والتقدير: وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مَعْدَمًا، وَسَبَبُ الْحَذْفِ؛ "لِأَنَّهُ قَدْ ذُكِرَ فِي اللَّفْظِ جَمَلَةٌ قَائِمَةٌ مَقَامَ الْجَوَابِ"^(١).

وكذلك أجاز النحاة حذفَ جملةِ الشرطِ إذا دُلَّ دليلٌ لفظيٌّ عليها، ومنَ ذلكَ قولُ الأحوصِ:

فَطَلَّقَهَا فَلَسَتْ لَهَا بِكَفٍ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الْحَسَامُ

والتقديرُ: "إِلَّا تَطَّلِقَهَا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الْحَسَامُ"^(٢) وَقَدْ حُذِفَ الشَّرْطُ - تَطَّلِقَهَا - لدلالةِ مفردةِ "فَطَلَّقَهَا" في بدايةِ البيتِ؛ فمتى دلتِ الأولى على الثانيةِ؛ حُذِفَتِ الثانيةُ جَوَازًا.

عاشراً: حذفُ المضافِ:

قَدْ يَحْذَفُ الْمَضَافُ إِذَا دُلَّ عَلَيْهِ بِدَلِيلٍ لَفْظِيٍّ^(٤)، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾^(٥) وَالتَّقْدِيرُ: إِنَّ أَكْلَهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا، وَقَدْ حُذِفَ لِدَلَالَةِ "وَلَا تَأْكُلُوا" عَلَيْهِ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ﴾^(٥) وَالتَّقْدِيرُ: كإِبْطَالِ الَّذِي يَنْفِقُ مَالَهُ، فَحُذِفَ "كإِبْطَالِ" لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهُ "لَا تَبْطُلُوا" عَلَيْهِ.

حادي عشر: حذفُ الحالِ:

(٢) مغني اللبيب، المصدر السابق، ص ٨٤٨.

(٣) الأتباري أبو البركات (٥٧٧هـ) الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣، ج ١، ص ٦١.

(٤) أوضح المسالك، المصدر السابق، ج ٣، ص ١٤٨.

(٥) النساء، ٢.

(١) البقرة، ٢٦٤.

يُحذفُ الحالُ إذا ما دلتْ قربةً لفظيةً عليه^(١) كما في قوله تعالى: ﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾^(٢) والتقدير: والبلدُ الطيبُ يخرجُ نباته طيباً، وقد حُذفَ الحالُ لدلالةِ "والبلدُ الطيبُ" عليه.

ثاني عشر: حذفُ الجارِ والمجرورِ:

يأتي الجارُ والمجرورُ خبراً لمبتدأً أو صفةً لموصوفٍ أو صلةً لموصولٍ أو متعلقاً بالفعلِ، وقد حُذفَ من التركيبِ الكلاميِّ متى علمه المتلقي^(٣) كما في قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ﴾^(٤) والتقدير: ما أشركتم به ولا تخافون أنكم أشركتم بالله، فحذفَ الجارُ والمجرورُ به لدليلِ لفظيِّ بعدي دلَّ عليه هو "بالله".

جدولٌ يبيِّنُ مطابقتَ الحذفِ النحويِّ لشروطِ الاحتباكِ البلاغيِّ

نوع المحذوف	الجملة	التقابل/ التكرار	الدليل: سابق/ لاحق	الفائدة/ التماسك
-------------	--------	------------------	-----------------------	------------------

(٢) شرح الأشموني، المصدر السابق، ج٢، ص٤٤.

(٣) الأعراف، ٥٨.

(٤) شرح التصريح على التوضيح، المصدر السابق، ج١، ص١٧٦.

(٥) الأنعام، ٨١.

نوع التماسك				
المبتدأ	ذَلِكَ الْكِتَابُ ج ١ لَا رَيْبَ فِيهِ ج ٢ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ج ٣	ذلك الكتاب ← هو هدى	الكتاب قبلي	بين عناصر ثلاث جمل
الخبر	من عندك؟ ج ١ زيد ج ٢	من عندك ← زيد عندي	عندك قبلي	بين عناصر جملتين
الفاعل	اسمع بهم ج ١ وأبصر ج ٢	اسمع بهم ← أبصر بهم	بهم قبلي	بين عناصر جملتين
التعت	يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ ج ١ غَضَبًا ج ٢ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا ج ٢	كل سفينة صحيحة غصبًا ← فأردت أن أعيبها	أعيبها بعدي	بين عناصر جملتين
الاسم الموصول	أمن يهجو رسول الله يمدحه ج ١ وينصره سواء ج ٢	أمن يهجو ← ومن يمدحه	أمن قبلي	بين عناصر جملتين
الفعل	من قام؟ ج ١ زيد ج ٢	من قام ← قام زيد	قام قبلي	بين عناصر جملتين
القسم	جاعني الذي ج ١ والله يقوم ج ٢	جاعني الذي يقوم ← والله يقوم	يقوم بعدي	بين عناصر جملتين
الجار والمجرور	وكيف أخاف ما أشركتم ج ١ ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ج ٢	ما أشركتم بالله ← أشركتم بالله	بالله بعدي	بين عناصر جملتين

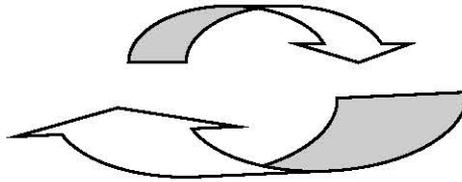
تحليل نموذج من منظور نحوي

قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾^(١)

(١) البقرة، ٢.

يتضح أثر الحذف في تحقيق الترابط بين عناصر الآية، من خلال تقدير المحذوف وتكراره، ثم المرجعية التي تربط بينه وبين الدليل. ففي الآية نجد "هدى" خبراً لمبتدأ محذوف تقديره "هو"، والدليل عليه "الكتاب" في الآية نفسها ولكنه بجملة مختلفة، وهي مرجعية داخلية قبلية، (فالتقدير، والتكرار، والمرجعية) ساهمت في الربط بين جمل "جاء بها متناسقة هكذا من غير حرف نسق" (١) فذلك الكتاب" جملة، و"لا ريب فيه" جملة ثانية، و"هدى للمتقين" جملة ثالثة، فربط بين الجملة الثانية والجملة الأولى بإحالة الضمير في "فيه" إلى الكتاب، وربط بين الجملة الثالثة والجملة الأولى بتقدير محذوف "هو" العائد إلى الكتاب. ويقول الزمخشري في أهمية الربط بين الجمل في هذه الآية: "ثم لم تخل كل واحدة من الأربع، بعد أن رُتبت هذا الترتيب الأنيق، ونُظمت هذا النظم السري، من نكتة ذات جزالة. ففي الأولى الحذف والرمز إلى الغرض بألف وجه وأرشفه. وفي الثانية ما في التعريف من الفخامة. وفي الثالثة ما في تقديم الريب على الظرف. وفي الرابعة الحذف. ووضع المصدر الذي هو «هدى» موضع الوصف الذي هو «هاد» وإيراده منكراً. والإيجاز في ذكر المتقين" (٢).

ربط بين ج ١ و ج ٢ عن طريق الضمير الهاء..... (الإحالة)



(٢) الكشاف في حقائق التنزيل، المصدر السابق، ج ١، ص ٣٧. معاني القرآن وإعرابه، المصدر السابق، ج ١، ص ٧٠.

(٣) الكشاف في حقائق التنزيل، المصدر السابق، ج ١، ص ٣٧.

ج ١: ذَلِكَ الْكِتَابُ ج ٢: لَا رَيْبَ فِيهِ ج ٣: هُدَى لِّلْمُتَّقِينَ.

رَبَطَ بَيْنَ ج ١ وَج ٣ عَنْ طَرِيقِ حَذْفِ "هُوَ" الْعَائِدِ عَلَى الْكِتَابِ..... (الحذف)

وبعدَ هذا الحديث عن بعض الآراء النحوية التي وضع فيها النحاة الأسس المتينة - التنظير - لمبحث الاحتباك النحوي^(١)، وبعض المباحث النحوية - التطبيق - التي يُعتمدُ تقديرُ المحذوفِ فيها على دليلٍ لفظيٍّ، نستطيعُ أن نتوصلَ إلى نتيجتين عامتين تتمخضُ عنهما أخريان جزئيتان، فأما النتيجتان العامتان، فأولهما: أنَّ النحويين قدروا المحذوفَ في التركيبِ اعتماداً على القرائنِ المقالية، وكانَ الاعتمادُ على هذه القرائنِ اعتماداً واضحاً دقيقاً، ويعدُّ ربطَ التركيبِ بالمقالِ من قبيلِ البحثِ بالتماسكِ التركيبيِّ الذي لا يدخلُ ضمنَ نحوِ الجملةِ وإنما يدخلُ ضمنَ نحوِ النصِّ. وثانيهما: أنَّ النحويين في حديثهم عن الحذفِ بالأشكالِ السابقةِ خطوا خطواتٍ واسعةً أثناءَ تحليلاتهم للتركيبِ الكلامية، وجاءتْ هذه التحليلاتُ على هذا النحو: البحثُ عن الدليلِ الذي يدلُّ على المحذوفِ. وربطُ المحذوفِ بالمقامِ الخارجيِّ - علمُ السامعِ - وربطُ الحذفِ بالغرضِ الذي لأجلهِ جاءَ الحذفُ - السببُ -.

وأما الأخريان الجزئيتان، فأولهما: لقدَ تطرقَ النحاةُ الأوائلُ إلى الاحتباكِ من خلالِ طرحِ الأمثلةِ وتحليلها، فقدَ ظهرَ أنَّ الاحتباكِ البلاغيَّ عندَ الزركشي لا يختلفُ عمَّا أثارَ في المباحثِ النحويةِ السابقةِ، وهذا يقودنا إلى الاعترافِ بوجودِ الاحتباكِ عندَ النحاة. ولقدَ أظهرَ النحاةُ أنَّ الربطَ - السببُ - بينَ الجملِ من خلالِ التقديرِ بينَ الجملتينِ المتقابلتينِ هو الهدفُ الأسمى لهذا النوعِ من الحذفِ. وأنَّ صورةَ النحوِ الكامنةَ عندَ بعضِ الدارسينَ المعاصرينَ تختلفُ عنَ صيرورتهِ الحقيقيةِ، فظهرَ أنَّ النحوَ العربيَّ لا يهتمُّ في الجملةِ بما تحويه منَ علاقةٍ بينَ

(١) هذا المصطلح من وضع الباحث.

المسندِ والمسندِ إليه فحسب، بل إنه يتعدى حدودَ الجملةِ منتقلاً إلى جملٍ لاحقةٍ أو سابقةٍ باحثاً عن دليلٍ يدلُّ على المحذوفِ. كما أنه لا يُوَظَرُ ضمنَ إطارِ منغلقٍ على مفرداتٍ وتراكيبٍ وقواعدَ، بل إنه يُطلقُ القواعدَ في فضاءٍ موقفِ الخطابِ.

- ٣ -

الاعتدادُ بالمبنى العدميِّ

لقد نشأت في الخمسينيات من القرنِ السابقِ نظريةٌ حديثةٌ سُميتُ بالنظريةِ التحويليةِ نظراً لها تشومسكي في كتابه المشهور (Syntactic Structures)، وتقومُ نظريتهُ على أساسٍ مهمٍّ هو الاعترافُ بوجودِ تركيبٍ باطني أو بنيةٍ عميقةٍ لكلِّ جملةٍ، وهذا التركيبُ هو الذي يفضي إلى المعنى المطلوبِ منَ الجملةِ. وهو في هذا يعطي اعتباراً هاماً للأساسِ العقليِّ في دراسةِ الصيغِ والتراكيبِ النحويةِ.

وقد تطرقتُ التحويليونَ إلى مجموعةٍ منَ القضايا النحويةِ التي عدّها الوصفيون نقاطَ ضعفٍ في اللغةِ، وهذه القضايا هي: الحذفُ، والزيادةُ، وإعادةُ الترتيبِ، وما يتصلُ بها منَ قضايا التقديرِ والأصليةِ والفرعيةِ والعاملِ^(١).

وقد قامَ التحويليونَ بتفسيرِ ظاهرةِ الحذفِ تحتَ مسمىِ قواعدِ الحذفِ الإجماريِّ - الحذفُ الواجبُ في النحوِ العربيِّ - فقرروا أنَّ الجملةَ ليستُ صحيحةً نحويّاً إذا ظهرَ المحذوفُ المقدرُ - البنيةُ العميقةُ - في الكلامِ - البنيةُ السطحيةُ - ومنَ الأمثلةِ التي طرحها التحويليونَ هذا المثالُ:

Marvin expects to win the Game.

مارفن يأملُ أن يفوزَ باللعبةِ.

(١) الزجاجي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، الإسكندرية، ١٩٧٧، ص ١٤٥.

فهذه الجملة احتوت على فعلين (win) و (expects)، ولكنها تحتوي على فاعلٍ واحدٍ للفعل (win). فالبنية العميقة للجملة السابقة هي:

Marvin expects Marvin to win the Game.

وهذه البنية العميقة تركيبٌ غير نحوي من منظورِ التحويليين^(١).

وقد اعتمدَ باحثون معاصرونَ على هذه النظرية لتشكيل مجموعة القواعدِ النحويةِ النصيةِ التي تُنظَّم عالمَ النصِّ^(٢)، ثم قامَ بعضُ العلماءِ بالدعوة إلى إقامةِ علمٍ يدعى "نحو النص" يرونَ فيه أنَّ التحليلَ لا يتوقفُ عندَ التحليلِ التركيبيِّ للجملةِ، فالجملةُ عندهم هي المقولةُ الأساسيةُ في النظرية اللغوية، غيرَ أنَّ النصَّ هو الوحدةُ الأساسيةُ للاتصال^(٣). وعلى هذا فالنصُّ عندهم "نسيجٌ من الكلمات المترابطة بعضها ببعض، وهذه الخيوطُ تجمعُ عناصره المختلفة والمتباعدة في كلِّ واحدٍ هو ما نطلقُ عليه مصطلحَ النصِّ"^(٤).

وحتى يكونَ النصُّ وحدةً مستقلةً في ذاتها تصلحُ أن نطلقَ عليه "النص" من اللزَامِ أن تتوافرَ فيه مجموعةٌ من المعاييرِ التي نطلقُ عليها المعاييرِ النصية، وهذه المعاييرُ: أولها: السبكُ. ثانيها: الالتحامُ. ثالثها: القصدُ. رابعها: القبولُ. خامسها: رعاية الموقفِ. سادسها: التناصُّ. سابعها: الإعلامية^(٥).

(١) Falk Julia. Linguistics and language. 200-201

(٢) شبلنر، برنر، علم اللغة والدراسات الأدبية، ترجمة محمود جاد الرب، ط١، الدار الفنية للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، ص ١٠٤.

(٣) بحيري سعيد حسن، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، مكتبة لبنان، ١٩٩٧، ص ٢٣٨.

(٤) الزناد الأهر، نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً، ط١، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٣، ص ١٢. فان دايك، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي، ترجمة: عبدالقادر قنيني، ٢٠٠٠، ص ٢١.

(٥) روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ص ١٠٣-

وقد تطرّق النصيون المحدثون إلى مصطلح السبكِ موضحين مفهومه، ومبينين أدواته، ومبرزين عوامله وشروطه^(١)، غير أنّ النصيين العرب لم يتفقوا حول المصطلح العربيّ المقابل له، فتعددت مصطلحاته بتعدد الدراسات النصية، ومن تلك المصطلحات الاتساق، والانسجام، والترابط، والتماسك، والتضام.

وأما مفهومه عندهم فهو: "علاقة أو مجموعة علاقات عامة مكونة للنص، يتعرض بعضها لقيود حين يندمج في بنية الجملة؛ لأنّ الشرط النحويّ لوجود الجملة يضمن بلا شكّ انسجام أجزاء النصّ لتكون نصاً"^(٢).

وللسبكِ وظائف متعددة، فهو العنصرُ الأساسيُّ في تشكيلِ النصوصِ وتفسيرها؛ لأنه يعملُ على جعلِ الكلامِ مستقراً وثابتاً ومُبعداً الشّتاتِ عن بنية المعلومات، فالسبكُ يساعدُ القارئَ على فهمِ النصّ عن طريقِ متابعةِ عناصرِ الترابطِ - عبرِ النصّ - التي تمكنه من فهمِ البياضاتِ الضروريةِ بينِ السطورِ^(٣).

وقد دُرِسَ السبكُ من جهةِ التطبيقِ عندَ جملةٍ منَ الباحثينِ النصيينِ على وفقِ تقسيماتِ (هاليداي ورقية حسن)؛ إذ قسما السبكِ قسامين^(٤): السبكُ النحويّ، والسبكُ المعجميّ، وقد ضمَّ السبكُ النحويّ: الإحالة، والاستبدال، والحذف، والوصل، وقد ضمَّ السبكُ المعجميّ: التكرار، والمصاحباتِ المعجمية.

(٢) ابن أبي الإصبع المصري (٦٥٤هـ)، البرهان في إعجاز القرآن، أحمد مطلوب، ٢٠٠٦، ص ١٨.

(٣) بلحوت شريفة، الإحالة دراسة نظرية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٧، ص ٨٣.

(٤) حسام أحمد فرج، نظرية علم النص، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٨٠.

(١) الإحالة دراسة نظرية، المرجع السابق، ص ٧٧. خطابي محمد، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز العربي، ٢٠٠٦، ص ٢٤ - ٢٥.

الحذف من منظور علماء النصّ

لا فرق في مفهوم الحذف بين علماء التراث العربي ونحو النصّ، ف(بوجراند) يرى أنّ الحذف - يسمى عندهم اعتداداً بالمبنى العدميّ (Zero Morpheme) - هو "استبعادُ العباراتِ السطحيةِ التي يمكنُ لمحتواها أن يقومَ في الذهنِ، أو أن يوسّعَ، أو يعدلَ بوساطةِ العباراتِ الناقصةِ"^(١).

ونكرَ هاليداي "أنّ الحذفَ علاقةٌ داخلَ النصّ، وفي معظمِ الأمثلةِ يوجدُ العنصرُ المفترضُ في النصّ السابقِ، وهذا يعني أنّ الحذفَ علاقةٌ قبليةٌ، مثالُ ذلك: هل كنتَ تسبحُ؟ نعم. فالحذفُ من الجملةِ الثانيةِ (كنتُ أسبحُ)"^(٢).

وقد ذكرَ كريستال أنّ الحذفَ هو حذفُ جزءٍ من الجملةِ الثانيةِ، يدلُّ عليها دليلٌ في الجملةِ الأولى، ومثالُ ذلك: أينَ رأيتَ السّيّارةَ؟ في الشارعِ، فالحذفُ من الجملةِ الثانيةِ "رأيتها"^(٣).

وعندي أنّ هذين المثالين - مثال هاليداي وكريستال - لا يختلفانِ مطلقاً عما أثارَ عندَ النحاةِ في مبحثِ النحوِ ولا سيما عندما تحدثوا عن حذفِ الخبرِ كما ظهرَ سابقاً.

ويرى النصّيون أنّ الحذفَ من خصائصِ اللغةِ التي تكسيها الرونقَ والألقَ من خلالِ الاختصارِ والاقتصادِ. ويؤدي إلى الإيجازِ وسرعةِ الإتاحةِ في الوقتِ

(٢) النص والخطاب والإجراء، المرجع السابق، ص ٣٠١.

(٣) الإحالة دراسة نظرية، المرجع السابق، ص ٧٧.

(4) D.Crystal, The Cambridge Encyclopedia of language. Cambridge university.press.1987 .p.119

الذي يقطع من البنية السطحية بشدة^(١). كما يمكن أن تُحذف أدوات الربط؛ مما ينتج نوعاً من سرعة الإيقاع وديناميكية التعبير^(٢).

وللحذف - عند علماء النص - أثر بارز في توجيه صياغة الكلام، وهذا عائد إلى النص نفسه، بوصفه رسالة في المقام الأول، فالمحذوف من النص يتعلق بطرفي التواصل^(٣)، ويشكل الحذف جزءاً من عملية الفهم والتفسير عن طريق تفاعل المتلقي مع القائل، فعندما نقوم بحذف أحد العناصر اللغوية المشكّلة للحدث الكلامي نُشكّل - حينئذٍ - دافعاً للمتلقي إلى تعقب المحذوف وإدراكه ذهنياً؛ للوصول إلى الاكتمال النحوي، ويؤدي هذا العمل إلى أعمال الفكر وتنشيط العقل والخيال المفضية إلى تثبيت المعنى وترسيخه^(٤).

وقد اهتم النصيون بوجود الدليل المقالي والمقامي في الحذف، فأهمية وجوده تكمن في كونه يحقق المرجعية بين المذكور والمحذوف في أكثر من جملة ويحقق التماسك بين جملة أو مجموعة من الجمل^(٥) فالحذف لا يخلف أثراً؛ إذ لا يحلّ بدل المحذوف شيء، فنجد في الجملة الثانية فراغاً بنيوياً، يهتدي القارئ إلى ملئه اعتماداً على ما ورد في الجملة الأولى أو النص السابق، والحذف على مستوى الجملة الواحدة غير مهم في الاتساق النصي، ويجب البحث عنه من خلال الجمل وليس داخل الجملة الواحدة^(٦).

(١) النص والخطاب والإجراء، المرجع السابق، ص ٣٤٥.

(٢) فضل صلاح، بلاغة الخطاب وعلم النص، ط١، لبنان، ١٩٩٦، ص ٢٦٧.

(٣) محمد عبدالباسط، النص والخطاب قراءة في علوم القرآن، القاهرة، الآداب، ٢٠٠٩، ص ١٨٥.

(٤) محمد صلاح زكي، البلاغة والأسلوبية عند السكاكي، مصر، ٢٠٠٧، ص ١٢٠.

(٥) علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٠٨.

(٦) لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المرجع السابق، ص ٢١-٢٢.

وقد تطرق روبرت دي بوجراند إلى هذا الموضوع وأطلق عليه "التكافل النحوي" (Grammatical Dependency)، وقال في ذلك: إذا فهمنا الوحدة السطحية للكلام بأنها التكافل النحوي بين عنصرين لا يمكن لأحدهما على الأقل أن يستقل بالإفراد، فينبغي للحذف عندئذ أن يعرف بوساطة عنصرٍ تركيبِيٍّ غير مرتبطٍ بما حوله... وأنّ البنيات السطحية في النصوص غير مكتملة غالباً بعكس ما قد يبدو في تقدير الناظر... وأنه من غير المعقول بالنسبة للناس أن يحولوا كلَّ شيءٍ يقولونه أو يفهمونه إلى جمليّ كاملة، فلو فعلوا ذلك لكان أولى بهم أن يتكلموا بجمليّ تامة أكثر كثيراً مما يفعلون، فالاكتمال النحويّ ينتج تراكيب لا فائدة فيها ولا وضوح^(١).

وللحذف عند النصيين أساليبٌ متعددة، منها^(٢): **الإشغال**: وهو ينتج نوعاً من سرعة الإيقاع ودينامكية التعبير. و**الاختيار**: وهو حذف بعض المعلومات وإبقاء بعضها الآخر مع مراعاة وضوح العلاقة بين المحذوف والمتروك. و**التعميم**: ويقتضي بحذف بعض البيانات الجوهرية. و**التكوين**: ويهدف إلى اختزال مجموعة من التراكيب وتكوينها من جديد في جملة واحدة.

ولعلّ الأساليب السابقة تحتاج إلى دينامكية محددة حتى تؤدي وظيفة السبك النصي، ولهذا يرى النصيون أنّ هذه الدينامكية لا يمكن أن تؤدي تلك الوظيفة إلا بنوع واحد من الحذف، وهو الاعتداد بالمبنى العدمي.

(٢) النص والخطاب والإجراء، المرجع السابق، ص ٣٤١-٣٤٢.

(٣) بلاغة الخطاب، المرجع السابق، ص ٢٧٦ و ص ٣٣٤-٣٣٥.

وقد قسم هاليداي ورقية حسن الحذف النصي إلى ثلاثة أقسام^(١): أولها: الحذف الاسمي، ثانيها: الحذف الفعلي، ثالثها: الحذف القولِي.

وقد عدّ النصيون الاشتغال النحوي من قبيل الحذف النصي؛ خاصة إذا أعملت الثاني اعتماداً على توضيحه اللاحق للأول؛ فتحذف اللاحق منه، وهذا النوع ينتج نوعاً من سرعة الإيقاع وديناميكية التعبير^(٢).

ويقوم الحذف على سبب النص معتمداً على ثلاثة أسس، وهي^(٣):

١- التكرار بعد تقدير المحذوف.

٢- المرجعية بين العنصر المحذوف والعنصر المذكور، وتكون قبلية أو بعدية أو مقالية أو مقامية.

٣- وجود قرينة أو دليل يشير إلى العنصر المحذوف.

ونرى كثيراً من النصيين المعاصرين من يتبنون مقولة مفادها "أنّ الدليل اللفظي في الحذف النصي يغاير ذلك الموجود في الاحتباك النحوي والاحتباك البلاغي؛ إذ إن الأول لا يدور في حدود الجملة بل يتعدى حدودها؛ منتقلاً إلى جملة سابقة أو لاحقة، في حين أنّ الثاني يتفوق في حدود المسند والمسند إليه"^(٤).

ويرفض الباحث هذا الرأي جملة وتفصيلاً؛ لما تحصل لديه من أدلة نقلية تنظيرية أم تطبيقية ساقها في المطلب الأول والثاني توصل من خلالها إلى تجاوز

(١) لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المرجع السابق، ص ٢١.

(٢) بلاغة الخطاب، المرجع السابق، ص ٢٦٧.

(٣) عزة شبل (٢٠٠٧) علم لغة النص بين النظرية والتطبيق، ط ١، مكتبة الآداب، القاهرة، ص ١٧٢.

(٤) بلحوت شريفة (٢٠٠٧)، الإحالة دراسة نظرية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص ٨٣.

النحو العربيّ والبلاغة العربية البحث في الجملة الواحدة إلى البحث بالتماسك التركيبي.

وقد دأب كثير من الدارسين المعاصرين^(١) على استكناه مظاهر السبك النصي ومنها الحذف النصي، وقد اتخذوا من سور القرآن، والأحاديث الشريفة، والخطب نماذج تطبيقية، وقد فاضت هذه الدراسات بالأمثلة التطبيقية على الحذف النصي التي تتوافق والأمثلة التي طرحها المنظرون ككريستال وهاليداي ورقية حسن.

وفي نهاية هذا المطلب يظهر لنا أن الاعتداد بالمبنى العدمي يسهم في تحقيق الترابط النصي للنصوص من إثارة الذهن في تقدير المحذوف وملء فراغات في النص، فينتج عنها تكرار واضح بين الدليل المذكور العنصر المحذوف، والمرجعية العائدة إلى المذكور، ويلمس معها المتلقي ترابطاً واضحاً بين جمل النص.

الخلاصة

ولعلّ صفة القول في هذا البحث تتجلى بما يلي:

أولاً: لقد وجد في التراث النحوي العربي الكثير من الإشارات التي ترمي إلى تماسك النص داخلياً والمتمثل بربط الجمل مع بعضها بعضاً، وتماسك النص خارجياً

(٢) الهواوشة، محمود، أثر عناصر الاتساق في تماسك النص سورة يوسف مثلاً، ط١، عمان، دار عماد الدين، ٢٠٠٩م. أبو زبيد عثمان، نحو النص إطار نظري ودراسات تطبيقية، ط١، الأردن، عالم الكتب، ٢٠١٠م. أحمد حسين حيال، السبك النصي في القرآن الكريم دراسة تطبيقية في سورة الإنعام، رسالة ماجستير، العراق، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠م.

والمتمثل بربط النصّ بالسياق والمتغيرات الخارجية. وعلى هذا فالبحث يرفض رأي مَنْ قَالَ: إِنَّ النَحْوَ الْعَرَبِيَّ يَهْتَمُّ فَقَطْ بِالْحَذْفِ الْمَتَّقِ بِحُدُودِ الْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ الْقَائِمَةِ عَلَى الْمَسْنَدِ وَالْمَسْنَدِ إِلَيْهِ. وَيَتَّبِعِي رَأْيَ مَنْ قَالَ: إِنَّ النَحْوَ الْعَرَبِيَّ تَجَاوَزَ الْحَدِيثَ عَنِ الْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ لِيَصِلَ إِلَى الْبَحْثِ فِي التَّرَابُطِ بَيْنَ الْجُمْلَةِ وَالْجُمْلَةِ الْآخَرَى مِنْ جِهَةٍ، وَالْجُمْلَةِ وَسَيَاقِهَا مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى.

ثانياً: لقد وُجِدَ فِي التَّرَاثِ النَحْوِيِّ لِمَبْحَثِ الْحَذْفِ أَنْ هُنَاكَ الْعَدِيدَ مِنَ الْمَسَائِلِ النَحْوِيَّةِ الَّتِي تَلْزَمُ أَوْ تَجِيزُ لِلْمَتَكَلِّمِ أَنْ يَحْذِفَ بَعْضَ عُنَاوِرِ الْحَدِيثِ الْكَلَامِيِّ لِذَلِيلِ مَقَالِي سِبْقَهُ أَوْ يَلْحَقُ بِهِ، وَغَالِباً مَا يَكُونُ الْمَحْذُوفُ الْمَقْدَرُ هُوَ نَفْسُهُ الذَّلِيلُ الْمَذْكُورُ، وَبِنَاءِ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَشْكَلُ مَرْجِعِيَّةً تَسَهَّمُ فِي الرِّبْطِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ. وَهَذِهِ الْأُمُورُ شَكَلَتْ الْأَسَاسَ الْمَتِينِ لِلِاحْتِبَاكِ الْبَلَاغِيِّ وَلِنَحْوِ النَّصِّ. بَلْ إِنَّا نَسْتَطِيعُ الْقَوْلَ: إِنَّ الْبَلَاغِيَّيْنَ انْحَصَرَ جَهْدُهُمْ فِي وَضْعِ مِصْطَلَحٍ لِمَا تَوَصَّلَ إِلَيْهِ النَحْوِيُّونَ الَّذِينَ سَبَقُوهُمْ بِخَطَوَاتٍ وَاسِعَةٍ، وَهَذَا الْأَمْرُ يَقُودُنَا إِلَى أَمْرَيْنِ: الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: الْإِعْتِرَافُ بِوُجُودِ الْإِحْتِبَاكِ النَحْوِيِّ. وَالْأَمْرُ الثَّانِي: إِنْ الْمَنْظَرَيْنِ لِنَحْوِ النَّصِّ اعْتَمَدُوا عَلَى مَقُولَاتِ النَحْوِيِّينَ الَّتِي طَوَّرَهَا الْبَلَاغِيُّونَ مِنْ بَعْدِهِمْ.

ثالثاً: لَمْ يَتَّفَقِ الْبَلَاغِيُّونَ عَلَى مَا هِيَ الْإِحْتِبَاكِ الْبَلَاغِيِّ، فَظَهَرَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ وَجُوبُ وَجُودِ جُمْلَتَيْنِ مُتَقَابِلَتَيْنِ، وَيَحْدُثُ الْحَذْفُ فِي كِلْتَا الْجُمْلَتَيْنِ عَلَى أَنْ يَدُلَّ أَحَدُ عُنَاوِرِ الْجُمْلَةِ الْأُولَى عَلَى الْمَحْذُوفِ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَّةِ وَأَنْ يَدُلَّ أَحَدُ عُنَاوِرِ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَّةِ عَلَى الْمَحْذُوفِ فِي الْجُمْلَةِ الْأُولَى. وَظَهَرَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ أَنَّ الْإِحْتِبَاكَ تَقَابُلُ جُمْلَتَيْنِ، وَيَحْدُثُ الْحَذْفُ فِي أَحَدِهِمَا عَلَى أَنْ يَدُلَّ ذَلِيلٌ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَّةِ عَلَى الْمَحْذُوفِ.

رابعاً: إِنَّ الْمِصْطَلَحَاتِ الثَّلَاثَةَ "الِاحْتِبَاكِ الْبَلَاغِيِّ" و"الِاحْتِبَاكِ النَحْوِيِّ" و"الِاعْتِدَادَ بِالْمَبْنَى الْعَدْمِيِّ" تَتَّفَقُ فِي أَغْلَبِ الْجَزْئِيَّاتِ الْمَكُونَةِ لَهَا، فَقَدْ وَجِدَتْ

الدراسة أن المفهوم العام والشروط والأسباب والفوائد والأنواع في جلها في تلك
المصطلحات تتشرك في الحذف والتقابل والتكرار والربط والدلالة.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، دار الفكر، ٢٠٠٠.
- أبو المكارم علي، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٣.
- أبو المكارم، علي، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٨.
- أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان، ط١، القاهرة، ١٩٩٨.
- أبو زنيد عثمان، نحو النص إطار نظري ودراسات تطبيقية، ط١، عالم الكتب، الأردن، ٢٠١٠.
- أبو موسى، محمد، خصائص التركيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعنى، مكتبة وهبة، القاهرة.
- ابن أبي الإصبع المصري (٦٥٤هـ)، البرهان في إعجاز القرآن، أحمد مطلوب، ٢٠٠٦.
- ابن الأثير، (٦٣٧ هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب، تحقيق: أحمد الحوفي، دار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٣.
- أحمد حسين حيال، السبك النصي في القرآن الكريم دراسة تطبيقية في سورة الأنعام، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠١١.
- الأزهري، خالد بن عبدالله (٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح، ط٢، المطبعة الأزهرية.

- الإستراباذي، محمد (٦٨٦هـ)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن، طهران.
- الأشموني علي (٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٩٨.
- الألويسي، محمود (١٣٤٢هـ)، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، القاهرة، ١٣٤١هـ.
- الألويسي، شهاب الدين (١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن والسبعة المثاني، إدارة الطباعة المنبرية، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت.
- الأنباري أبو البركات (٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣.
- بحيري سعيد حسن، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، مكتبة لبنان، ١٩٩٧.
- البغدادي عبدالقادر (١٠٩٣هـ)، خزنة الأدب، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م.
- البقاعي، برهان الدين (٨٥٥هـ)، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي.
- بلحوت شريفة، الإحالة دراسة نظرية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٧.
- الثعالبي عبدالملك (٤٢٩هـ)، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، ط١، إحياء التراث العربي، ٢٠٠٢م.

- الجرجاني، عبدالقاهر (٤٧١هـ)، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٩٣.
- ابن جني، (٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- ابن جني، الخصائص، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن جني، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
- ابن جني، المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي ناصف، القاهرة، ١٩٩٩.
- ابن حجة الحموي، (٨٣٧هـ)، خزنة الأدب وغاية الأرب، شرح عصام شعيتو، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩١.
- حسام أحمد فرج، نظرية علم النص، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٧.
- الحموز، عبدالفتاح، التأويل النحوي في القرآن الكريم، الرشيد، الرياض، ١٩٨٤.
- الحنبلي أبو حفص (٧٧٥هـ)، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد، الكتب العلمية، ١٩٩٨م.
- خطابي محمد، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز العربي، ٢٠٠٦.
- الخطيب طاهر يوسف، المعجم المفصل في الإعراب، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦.

- ابن دريد أبو بكر (٣٢١هـ)، المجتبي، د. محمد عبدالمعيد، حيدر آباد، ١٩٦٣.
- ديوان حسان بن ثابت، وليد عرفات، دار صادر، بيروت.
- الزجاجي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، الإسكندرية، ١٩٧٧.
- الرماني، أبو الحسن (٣٨٤هـ)، النكت في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله، ط٣، القاهرة، ١٩٥٦.
- روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة.
- الزجاج إبراهيم بن السري (٣١١هـ)، إعراب القرآن، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب، القاهرة، ١٩٨٢.
- الزركشي، بدر الدين، (٧٩٤)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: مصطفى عبدالقادر، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الزعبط، سهام، الحذف والتقدير في صحيح البخاري، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٠.
- الزناد الأزهر، نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً، ط١، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٣.
- ابن السراج، أبو بكر (٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، ط١، الرسالة، بيروت، ١٩٨٥.
- السكاكي، محمد (٦٢٦هـ)، مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠.
- السمين الحلبي أبو العباس (٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الدكتور أحمد الخراط، دمشق.

- سيبويه، عمرو (١٨٠ هـ)، الكتاب، عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت.
- السيوطي، جلال الدين (٩١١ هـ)، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، تحقيق: عبدالحميد هندراوي، ط١، المكتبة الوقفية، مصر.
- السيوطي، (٩١١ هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٧٥.
- السيوطي، (٩١١ هـ)، التحرير في علم التفسير، تحقيق: فتحي عبدالقادر، دار المنار، القاهرة، ١٩٨٦.
- السيوطي، (٩١١ هـ)، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، دار الفكر.
- السيوطي، (٩١١ هـ)، المطالع السعيدة، تحقيق: طاهر حمودة، الدار الجماعية، مصر، ١٩٨١.
- شبلنر، برند، علم اللغة والدراسات الأدبية، ترجمة محمود جاد الرب، ط١، الدار الفنية للنشر والتوزيع، ١٩٨٧.
- الشعراوي، محمد، المنتخب من تفسير القرآن الكريم، دار العودة، بيروت، ١٩٨٠.
- الشهاب الخفاجي (١٠٦٩ هـ)، عناية القاضي وكفاية الرازي، دار صادر، بيروت.
- الشنقيطي، محمد الأمين (١٣٩٣ هـ)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر للطباعة، لبنان، ١٩٩٥.

- ابن الصائغ، (٧٢٠هـ)، اللوحة في شرح الملحمة، تحقيق: إبراهيم بن سالم، ط١، السعودية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ٢٠٠٤.
- طاهر حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للنشر، ١٩٨٢.
- الطوسي، الفضل بن الحسن (٥٤٨هـ)، مجمع البيان في تفسير القرآن، ط١، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩.
- عزة شبل، علم لغة النص بين النظرية والتطبيق، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٧.
- ابن عصفور، علي (٦٩٩هـ) ضرائر الشعر، تحقيق: إبراهيم محمد، ط١، القاهرة، ١٩٨٢.
- ابن عقيل، عبدالله (٧٦٩هـ) شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين، دار صعب.
- الغرناطي، جعفر، طراز الحلة وشفاء الغلة، تحقيق: رجاء السيد الجوهري، مؤسسة الثقافة، الإسكندرية.
- ابن فارس الرازي (٣٩٥هـ)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون، البابي الحلبي، مصر، ١٣٨٩هـ.
- فان دايك، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي، ترجمة: عبدالقادر قنيني، ٢٠٠٠.
- الفراء، يحيى بن يزيد (٢٠٧هـ)، معاني القرآن، تحقيق: محمد النجار، ط٢، القاهرة، ١٩٨٠.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (١٧٠هـ)، العين، دار صادر، بيروت.

- فضل صلاح، بلاغة الخطاب وعلم النص، ط١، لبنان، ١٩٩٦.
- الفقي صبحي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دار قباء، القاهرة، ٢٠٠٠.
- القزويني، القزاز (٤١٢هـ)، ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق: محمد زغلول، المعارف، مصر.
- القزويني، محمد (٧٣٩هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الكفوي، أبو البقاء (١٠٩٤)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، الرسالة، ١٩٩٨.
- ابن مالك، جمال الدين (٦٧٢هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كمال، دار الكتاب العربي.
- المبرد، محمد بن يزيد (٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق، القاهرة، ١٩٩٤.
- محمد صلاح زكي، البلاغة والأسلوبية عند السكاكي، مصر، ٢٠٠٧.
- محمد عبدالباسط، النص والخطاب قراءة في علوم القرآن، الآداب، القاهرة، ٢٠٠٩.
- محمود بن عبدالرحيم (١٣٧٦هـ)، الجدول في إعراب القرآن الكريم، مؤسسة الإيمان، دمشق، ١٤١٨هـ.
- مصطفى عبدالسلام، الحذف البلاغي في القرآن الكريم، دار القرآن، القاهرة.

- المصطفى عواطف، الدلالة السياقية عند اللغويين، ط ١، دار السياب، لندن، ٢٠٠٧.
- ابن مضاء (٥٩٢هـ)، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.
- المطعني، عبدالعظيم، خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، ط ١، مكتبة وهبة، ١٩٩٢م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم (٧١١هـ)، لسان العرب، دار الكتاب العربي، ١٩٩٩.
- الموسى، نهاد، الصورة والصورورة، بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي، منزلة السياق في نظرية النحو العربي، الشروق، ٢٠٠٣.
- ابن النحاس، أحمد بن محمد (٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، تحقيق: عبدالمنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن هشام، عبدالله بن يوسف (٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، ٢٠٠٥.
- ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤.
- ابن هشام، شرح شذور الذهب، تحقيق: يوسف البقاعي، ط ١، دار الفكر، ٢٠٠٣.
- الهواوشة، محمود، أثر عناصر الاتساق في تماسك النص سورة يوسف مثلاً، ط ١، دار عماد الدين، عمان، ٢٠٠٩.
- ابن يعيش، يعيش بن علي (٦٤٣هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.

- D.Crystal, The Cambridge Encyclopedia of language. Cambridge university.press.1987
- Falk Julia. Linguistics and language.1995. 200-201

إنتاج الأصوات عند العلماء العرب القدماء وصلته بالوترين الصوتيين

د. جعفر نايف عبابنة/ عضو مجمع اللغة العربية الأردني

حمزة إبراهيم النادي

ارتبطت أوضاع الوترين الصوتيين منذ نشأة الدراسات الصوتية الحديثة بعملية التصويت أو إنتاج الأصوات اللغوية، وعلى وجه التحديد بالسمتين الصوتيتين المميزتين، وهما الجهر والهمس. وقد عُرّف الجهر بأنه اهتزاز الوترين الصوتيين عند إنتاج بعض الأصوات وهي المسماة بالمجهورة، وعُرّف الهمس بأنه عدم اهتزازهما عند إنتاج الأصوات المسماة بالمهموسة^(١). ومن المعروف في علم الأصوات أنّ أول من اكتشف علاقة الوترين الصوتيين بالجهر والهمس هو العالم أنطون فرين^(٢).

والسؤال الذي يحاول هذا البحث الإجابة عنه: هل عرف العلماء العرب القدماء عمل الوترين الصوتيين في إنتاج الأصوات اللغوية؟

ولا شك أنّ منطلق البحث في هذه المسألة هو عدد من المصطلحات المتصلة بالحق، ذكرها القدماء واختلف بعض الباحثين المحدثين في تحديدها بدقة في جهاز النطق.

(١) انظر مثلاً: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السادسة، القاهرة، ١٩٨٤م، (٢١). وصبري المتولي، دراسات في علم الأصوات، دار زهراء الشرق، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٦م. ص: (٥٥). وداود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، دار جريب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠١٠م (٢/٤٢).

(٢) انظر: سعد مصلوح، دراسة السمع والكلام، دار عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٠م، (١٣٢)، وفوزي الشايب، محاضرات في اللسانيات، نشر وزارة الثقافة، عمان، ١٩٩٩م، (٦٧).

وهذه هي المصطلحات التي أشار بها القدماء إلى الوترين أو فتحة ما بينهما
(فتحة المزمار) مرتبةً ترتيباً تاريخياً حسب أقدم مؤلف ذكرها أو أشار إليها:

١ - الشوارب

٢ - لسان المزمار

٣ - العضل المُطَبَّق للحنجرة

أما مصطلح (الشوارب) فقد رواه القدماء في كتب اللغة^(١)، وذكرته العرب في
بعض شعرها، وشرحه بعض نقاد الشعر، ونسبوا إليه الصوت في قول أبي ذؤيب:

صَخِبُ الشَّوَارِبِ، لا يزال كأنَّه عبدٌ، لآل أبي ربيعة، مُسَبِّعٌ^(٢).

فقد شرح المفضل الضبي الشوارب بأنها: (مخارج الصوت في أقصى
الحلق)^(١).

(١) انظر مثلاً: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠ هـ)، كتاب العين، (تحقيق: الدكتور مهدي
المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي)، دار الهلال، بغداد، ١٩٨٥م، (٦/ ٢٥٨). وانظر كذلك: ابن
دريد (ت ٣٢١ هـ)، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي، جوهرة اللغة، (تحقيق: رمزي منير بعلبكي)،
دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م، (١/ ٢٩٠). وانظر أيضاً: ابن فارس (ت
٣٩٥ هـ)، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المقاييس في اللغة، (حققه: شهاب الدين أبو
عمرو)، دار الفكر، بيروت، د. ت، (ص: ٥٥٨). وانظر: ابن منظور (ت ٧١١ هـ)، أبو الفضل
جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٥م، (٨ /
٤٦).

(٢) البيت من اختيارات الضبي (توفي نحو ١٦٨ هـ)، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم، المفضليات،
(تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون)، دار المعارف، القاهرة، الطبعة العاشرة،
١٩٩٤م، (٤٢٢)، والبيت كما في المتن لأبي ذؤيب الهذلي من عينيته المشهورة: (أمن المنون وربها
تتوجع)، وقد استشهد بالبيت عدد من علماء اللغة كصاحب العين (٦/ ٢٥٨) وابن فارس (٥٥٨) وابن
منظور (٨ / ٤٦).

والحجزة عند القدماء تدخل في أقصى الحلق وتعد منه، وقد ذكروا أن مخرج الهمزة من أقصى الحلق^(٢)، وثبت عند المحدثين أن مخرجها من فتحة ما بين الوترين (فتحة المزمار)، وهذا يدل على أن موقع الشوارب في فتحة المزمار.

ولم يذكر الشوارب من المحدثين أو يشر إليها - فيما نعلم - غير عبدالرحمن الحاج صالح^(٣) وعلي النعيم^(٤)، وقد فسرها عبدالرحمن الحاج صالح بلسان المزمار وهو يريد (فتحة ما بين الوترين الصوتيين)، وفسرها علي النعيم بالوترين الصوتيين دون أن يشرح كل منهما أسباب ترجيحه للتفسير الذي أتى به. ولا نرى كبير فرق بين التفسيرين، لأن انقباض فتحة المزمار وانبساطها وأثر ذلك في عملية التصويت ناتج عن حركة الوترين الصوتيين. وفي ظنّ علي النعيم أنّ عبدالرحمن الحاج صالح يقصد بلسان المزمار (الغصمة) كما هو معروف لدى أغلب علماء الأصوات المحدثين، لكنّ الناظر جيداً في الصورة التي وضع فيها عبدالرحمن الحاج صالح موقع الشوارب يدرك أنه يقصد فتحة ما بين الوترين الصوتيين التي تعرف بفتحة المزمار عند المحدثين، ولسان المزمار عند المتقدمين كما سيأتي تفصيله^(٥).

(١) الأبنباري (ت ٣٠٤ هـ)، أبو محمد القاسم بن محمد بن بشار، شرح المفضليات، (حققه: كارلوس يعقوب لایل)، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٢٠م، (٨٥٨).

(٢) انظر مثلاً: ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ)، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف، التمهيد في علم التجويد، (حققه: الدكتور علي حسين البواب)، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥م، (١٠٦/١).

(٣) عبدالرحمن الحاج صالح، "تكنولوجيا اللغة والتراث العربي اللغوي الأصيل"، الموسم الثقافي الثاني لمجمع اللغة العربية الأردني، الطبعة الأولى، مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، (١٩٨٥م)، (١١٢).

(٤) علي عبدالله أحمد النعيم، الوتران الصوتيان وتحليل وظائفهما النطقية في دراسة أصوات اللغة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، (١٩٨٩م) (٤٠ - ٤١).

(١) عبدالرحمن الحاج صالح (١١٢).

ومما جاء في شرح الشوارب في اللسان:

(لها قَصَبٌ منه يَخْرُجُ الصوت) (١).

(عروقٌ مُحْدِقَةٌ بالحلقوم، يقال: فيها يقع الشَّرْق) (٢).

وتشير العبارة الأولى إلى أن الشوارب مصدر لإنتاج الصوت، وهي تؤيد ما قاله المفضل الضبي في شرح الشوارب (مخارج الصوت في أقصى الحلق)، ولا تحتمل هذه العبارة أن يكون المقصود بالشوارب لسان المزمار على معناه عند المحدثين الذي يدل على الصفيحة الغضروفية التي تغلق مجرى التنفس عند البلع وتغلق مجرى البلع عند التنفس، وتسمى أحياناً (الغصمة)؛ فهذه الصفيحة لا يصح أن ينسب إليها الصوت لأن دورها المحدود في إنتاج الصوت لا يجعل منها مخرجاً لإنتاجه كما قال المفضل الضبي. على أن بعض المحدثين نفى أن يكون لها دور في عملية التصويت (٣)، اكتفاءً بوظيفتها الحيوية وهي منع دخول الطعام والشراب إلى الرئتين (٤).

والعبارة الثانية التي جاءت في اللسان تدل دلالة واضحة على أن المراد بالشوارب عندهم الوتران الصوتيان، ويُعرَف ذلك بشرح مفردات هذه العبارة كما ورد في اللسان نفسه.

(٢) ابن منظور (٨ / ٤٦).

(٣) المصدر نفسه الصفحة نفسها.

(٤) انظر: ياسر الملاح، الأصوات اللغوية، مركز الأبحاث الإسلامية، القدس، ١٩٩٠م، ص: (٢٨).

(٥) يجعل غانم قَدوري الحمد لها دوراً في نطق الأصوات الحلقية، انظر: غانم قَدوري الحمد، "وجهة نظر جديدة في مخارج الأصوات الستة"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد السابع والسبعون، (٢١)، كما يجعل سعد مصلوح لها دوراً محدوداً يقتصر على تكييف الرنين، انظر سعد مصلوح (١٠٩).

فالحلقوم كما نقله صاحب اللسان عن ابن سيده (مجرى النفس والسعال من الجوف، وهو أطباق غضاريف، ليس دونه من ظاهر باطن العنق إلا جلد، وطرفه الأسفل في الرئة، وطرفه الأعلى في أصل عكدة اللسان، ومنه مخرج النفس والريح والبصاق والصوت)^(١). والعروق تعني أصول الشيء التي تمده كالجذور للشجر، وتشبيه الشوارب بالعروق دالٌّ على شبهها بها في شكلها وهيئتها إضافة إلى دلالاته على شبهها بها في تركيبها؛ فعروق الشجر (ريانة مكتتزة ترفُّ يقطر منها الماء)^(٢)، ويحيط بهذه العروق غلاف خارجي يحمي الماء الذي فيها، وكذلك الوتران الصوتيان يتكونان من طبقة صدفية جلدية تحفظ الوترين على هيئة ثابتة (نظرًا لأن الأجزاء التالية لها مكونة إلى حد كبير من مادة هلامية [مخاطية] ليست ذات شكل ثابت)^(٣) وقد ثبت أنَّ للوترين عُددًا تزودهما بمادة مخاطية تقوم مقام الزيت والشحم للمحركات^(٤).

وهذه العروق محدقة بالحلقوم أي أنها مستديرة محيطة به، قال في اللسان: (حدق به الشيء وأحدق: استدار... وكل شيء استدار بشيء وأحاط به فقد أحدق به)^(٥) والوتران الصوتيان كما ورد عند عبدالرحمن أيوب^(٦) يتكونان من عضلة بارزة تحيط بالفراغ الحنجري الذي يدخل في الحلقوم عند القدماء (كما تحيط الشفتان بفراغ الفم).

(١) ابن منظور (٢٠٢/٤).

(٢) المصدر نفسه (١١٦/١٠).

(٣) عبدالرحمن أيوب، الكلام إنتاجه وتحليله، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الأولى، الكويت، (١٩٨٤م)، (١١٢).

(٤) علي عبدالله أحمد النعيم (٥٣).

(٥) ابن منظور (٦١/٤).

(٦) عبدالرحمن أيوب (١١٠).

والشَّرْقُ عند العرب غالبًا ما يكون بالريق والماء ونحوهما من كل مائع، والشجى مثله إلا أنه غالبًا ما يكون بالعظم واللقمة ونحوهما من كل جامد، والغصص يعم الشَّرْق والشجى^(١)، وقد يطلق كل من اللفظين ويراد به الآخر.

وقد نصَّ صاحب اللسان على أن الشرق يقع في الشوارب، سواء كان بالماء على ما هو الغالب عند إطلاق لفظه أو بغير الماء. وقد جاء في موقع الصحة الطبية الإلكترونية العالمي (emedicinehealth) أنَّ أشياء كثيرة قد تعلق بمنطقة الأوتار الصوتية^(٢).

وأما لسان المزمار فيطلق في اصطلاح المتقدمين كالرازي وابن سينا وابن ملكا البغدادي على فتحة المزمار أي فتحة ما بين الوترين الصوتيين، ويطلق في اصطلاح المحدثين على تلك الصفيحة الغضروفية التي تغلق مجرى البلع عند التنفس وتغلق مجرى التنفس عند البلع. وقد ذهب بعض الباحثين إلى أنَّ ابن سينا ذكر شيئًا مغايرًا للسان المزمار سمَّاه (الجسم الشبيه بلسان المزمار)^(٣) وأشار إليه الرازي وعلي بن العباس المجوسي قبل ابن سينا. وقد استنتجوا هذا من قول ابن سينا في قانونه: (وخلق لأجل التصويت الشيء الذي يسمى لسان المزمار... وهذا الجرم الشبيه بلسان المزمار من شأنه أن ينضم وينفتح ليكون بذلك قرع

(١) انظر: العسكري (ت ٣٩٥ هـ) أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد بن يحيى ابن مهران، الفروق اللغوية، (حققه: بيت الله بيّات)، قم، إيران، مؤسسة النشر الإسلامي الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ، (٢٩٩).

(2) http://www.emedicinehealth.com/choking/page2_em.htm

(٣) محمد صالح الضالع، علم الأصوات عند ابن سينا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠م، (٦٠).

الصوت)^(١)، والحديث هنا هو عن لسان المزمار نفسه لا عن شيء آخر، ففي بعض نسخ القانون زيادة (وهذا الجرم الشبيه بلسان المزمار من المزمار)^(٢) فلسان المزمار في جهاز النطق مشابه للسان المزمار في آلة المزمار الموسيقية نفسها لا أن جهاز النطق يحوي جسمين الأول منهما لسان المزمار والثاني جسم شبيه بلسان المزمار، فكلمة المزمار الثانية وردت في نص ابن سينا السابق بمعناها اللغوي الحقيقي لا بالمعنى الاصطلاحي الخاص بجهاز النطق.

وقد ذكر الرازي في (الحاوي) لسان المزمار بعبارة (الجسم الشبيه بلسان المزمار) وعدّه الآلة الأولى للصوت دون أن يفصل الحديث فيه^(٣)، وهذا يدل على أن هذا الجسم كان يُشبه بلسان المزمار دون أن يكون له اسم مشهور مصطلح عليه بين الأطباء، وبعد ذلك صار للأطباء طريقتان في الإشارة إليه: اختصاراً هذا الاسم بحذف كلمة الشبيه والاقتصار على لسان المزمار، أو ذكر العبارة كاملة (الجسم الشبيه بلسان المزمار). وقد سلك ابن سينا تينك الطريقتين معاً، فكان يختصر الاسم تارة كما في قوله: (وخلق لأجل التصويت الشيء الذي يسمى لسان المزمار)^(٤) ويذكر العبارة كاملة (أي الجسم الشبيه بلسان المزمار)

(١) ابن سينا (٤٢٨هـ) أبو علي الحسين بن عبدالله بن سينا، القانون في الطب، الطبعة الأولى (وضع حواشيه: محمد أمين الضناوي)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م، (٢/٣٠٢).

(٢) انظر: منير تيسير الشطناوي، نظرات في علم الأصوات، من منشورات الجامعة الهاشمية، عمان، ٢٠٠٩م، (١١٧).

(٣) الرازي (٣١٣هـ) أبو بكر محمد بن زكريا، الحاوي في الطب، (اعتنى به: هيثم خليفة طعيمة)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م، (١/٤٥٥).

(١) ابن سينا (٢/٣٠٢).

لدلالاتها على أصل التسمية تارة أخرى، ما يدل على أنّ هذه التسمية لم تكن بعدُ مشتهرةً بين أهل الطب. حتى إذا جاء ابن ملكا البغدادي استعمل مصطلح لسان المزمار مختصراً دون العبارة التي تدل على أصل التسمية^(١).

والدليل على أن الأطباء العرب يعنون بلسان المزمار فتحة ما بين الوترين الصوتيين أو ما يسمى بفتحة المزمار أنهم جعلوا للسان المزمار دوراً رئيساً في عملية التصويت، فقد عدّوه (الآلة الأولى للصوت)^(٢) وأثّه (خلق لأجل التصويت)^(٣) وأنه (الآلة التي يكون بها الصوت)^(٤) و(أشرف آلات الصوت)^(٥) ونسبوا إليه تكرار الضم والفتح لينتج الصوت.

قال ابن سينا في قانونه: (وخلق لأجل التصويت الشيء الذي يسمى لسان المزمار يتضايق عنده طرف القصبة ثم يتسع عند الحنجرة فيبتدئ من سعة إلى ضيق ثم إلى فضاء واسع كما في المزمار، فلا بد للصوت من تضيق المحبس.

(٢) ابن ملكا (ت ٥٤٧هـ) أبو البركات هبة الله بن علي بن ملكا البغدادي، المعتبر في

الحكمة، حيدر أباد، جمعية دار المعارف العثمانية، ١٣٥٧هـ، (٢/٢٦٤).

(٣) الرازي، (١/٤٥٠).

(٤) ابن سينا (٢/٣٠٢).

(٥) كما هي عبارة الزهراوي عند: عادل إبراهيم عبدالله أبو شعر، المصطلحات الصوتية في التراث اللغوي عند العرب، دراسة تاريخية تأصيلية من القرن الأول إلى القرن السادس الهجري، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٤ - ١٤٢٥هـ. ولم نستطع الوقوف على المصدر الأصلي (١٤٠).

(٦) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وهذا الجُزْمُ الشبيه بلسان المزمار من شأنه أن ينضمَّ وينفتح ليكون بذلك قرع الصوت^(١).

وليس في الحنجرة شيء ينضمُّ وينفتح غير فتحة المزمار تبعاً لحركة الوترين الصوتيين. ويتلخَّصُ من هذا أن المراد بلسان المزمار عند المتقدمين فتحة ما بين الوترين الصوتيين التي تعرف الآن بفتحة المزمار.

وقد عرض أحد الباحثين المحدثين نص ابن سينا السابق على طبييِّين استشاريين في أمراض الأنف والأذن والحنجرة وأجمعاً أن ابن سينا إنما يتحدث عن الأوتار الصوتية، وليس عن الغضروف المسمى حديثاً بلسان المزمار. وذكر هذا الباحث أن الغضروف المسمى حديثاً بلسان المزمار أشار إليه ابن سينا وسمَّاه (الغضروف المتكئ على المجرى)^(٢) ولو رجعنا إلى القانون ونظرنا في حديث ابن سينا عن هذا الغضروف لوجدناه كما ذكر تماماً، وهذا نص ابن سينا في قانونه:

(والازدراد لا يُجامع النَّفس لأن الازدراد يحوج إلى انطباق مجرى قصبه الرئة من فوق لئلا يدخلها الطَّعام المار فوقها ويكون انطباقها بركوب الغضروف المتكئ على المجرى)^(٣).

وقد سلك أبو الحسن المجوسي مسلك الرازي في التعبير عن لسان المزمار بالعبارة الدالة على أصل التسمية (الجسم الشبيه بلسان المزمار)، فقال: (... فأما صفة تجويف الحنجرة الذي يخترقه الهواء إلى داخل وإلى خارج فإنَّ فيه جسماً شبيهاً في شكله بلسان المزمار... وهذا الجسم في جوهره ليس يشبه شيئاً من أعضاء البدن.

(١) ابن سينا، القانون (٢/٣٠٢).

(٢) عادل إبراهيم عبدالله أبو شعر (١٣٩).

(٣) ابن سينا (٢/٣٠١).

وذلك أنّ جوهره كأنّه ممتزج من الشحم والغشاء والغدد، وهذا الشحم يسمّى (طبق الحنجرة ولسانها)، وهو الآلة الأولى من آلات الصوت... فإذا انطبق مجرى الهواء، وبقي محصوراً اندفع الهواء إلى جانبي طبق الحنجرة، ففتح الثقبين اللذين كانا مطبقين بانضمام شفاههما بعضهما إلى بعض. وهذان الثقبان اللذان في جانبي طبق الحنجرة ممدودان بالطول من فوق إلى أسفل، كأنهما خطان صغيران شبيهان بالغشاءين مطبقين لازمي التجويف)^(١).

ونستبعد أن يقصد أبو الحسن بلسان المزمار ما يقصده المحدثون لأنه حدد موقعه في داخل تجويف الحنجرة. والظاهر أن أبا الحسن يعني بلسان المزمار فتحة ما بين الوترين وما يحيط بها. وشرحه لتركيب هذه الفتحة وما يحيط بها من شحم وغشاء وغدد يطابق ما ذكره المحدثون مطابقة شبه تامّة. وقد شبه ما يحيط بالفتحة بالطبق، ويحيط بجانبي فتحة هذا الطبق من الداخل (خطان صغيران شبيهان بالغشاءين مطبقين لازمي التجويف) وهما أيضاً (ممدودان بالطول من فوق إلى أسفل)، وكل هذا مما ثبت عند المحدثين للوترين الصوتيين؛ فواضح أنّ هذين الخطين هما الوتران الصوتيان اللذان شبههما أيضاً بالشفنتين كما فعل كثير من الباحثين المحدثين من العرب والغربيين.

قال محمود السعران: (وهما أشبه بشفتين منهما بوترين، ولكن جرى الاصطلاح على هذه التسمية)^(٢). وقال إبراهيم أنيس: (والوتران الصوتيان هما

(١) نقلاً عن (عادل أبو شعر، ص: ١٣٨)، وقد نقله عن كامل الصناعة الطبية (١/ ١٢٠)

لأبي الحسن المجوسي، ولم نستطع الوقوف عليه.

(٢) محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د. ت، (١٣٦).

رباطان مرنان يشبهان الشفتين^(١). وقد ذكر علي النعيم عددًا من الباحثين الغربيين الذين يذهبون إلى هذا الرأي (ويفضلون تسميتهما بالشفاه الصوتية أو الشفتين الصوتيتين (vocal lips) ويعللون ذلك في كثير من الأحيان بالتشابه في التركيب)^(٢).

وقد أدرك أبو الحسن المجوسي دور انطباق مجرى الحنجرة وضيقه في إنتاج الصوت، فقال: (والصوت لا يمكن أن يكون حتى ينطبق مجرى الحنجرة)^(٣). واستعمل ابن ملكا البغدادي مصطلح لسان المزمار للدلالة على فتحة المزمار، إذ قال عن الحنجرة: (وهي آلة التصويت كرأس المزمار، ولها لسان كلسان المزمار، ليقتطع الهواء في التصويت، وينطبق عليها غضروف مُكَبِّي عند البلع حتى لا يدخل إليها شيء مما يبتلع من الطعام والشراب؛ إذ لا مخرج له منها فيؤذيها)^(٤).

واقطع الهواء يلزم منه الانطباق والانفتاح والتوسيع والتضييق، وهذا لا يتم في الحنجرة إلا بحركة الوترين الصوتيين. وليس يعني ابن ملكا بلسان المزمار ذلك الذي يطلقه المحدثون على الصفيحة الغضروفية التي تغلق مجرى التنفس عند البلع، لأنه جعلها في نصه السابق مغايرة للسان المزمار، وأسماها الغضروف المُكَبِّي.

(١) إبراهيم أنيس (١٨).

(٢) علي عبدالله أحمد النعيم (٤٣).

(٣) عادل إبراهيم عبدالله أبو شعر، ص: (١٣٩) عن أبي الحسن المجوسي في كامل الصناعة الطبية (١/ ١٢٠).

(٤) ابن ملكا البغدادي (٢/ ٢٦٤).

وأما مصطلح (العضل المُطبق للحنجرة) فقد ذكره ابن سينا في القانون^(١) وشرحه ابن النفيس في شرح تشريح القانون وزاد على ابن سينا في شرحه^(٢)، ولم نرَ - في حدود ما نعلم - أحدًا أشار إليه من الباحثين في علم الأصوات من قبل. قال ابن النفيس في شرحه لأنواع عضلات الحنجرة:

(النوع الرابع: المطبق للحنجرة. وهذا ليس يمكن أن يكون من خارج الحنجرة لأن إطباقها إنما يمكن أن يجذب الطرجهال إلى ملاقاة الدرقي. فلو كان هذا الجاذب من خارج الحنجرة لكان ليفه إنما يصعد إلى الطرجهال من قدام فم الحنجرة أو من جانبيه إلى قدام، فكان عند انفتاحها ورفع هذا الطرجهال فإنما يبقى ذلك الليف مضيقاً لمنفذ الهواء إلى الحنجرة، وموجباً لخلل في الكلام فلا بد وأن^(٣) يكون من داخل الحنجرة، فلو كان كبيراً لضيقها فلا بد وأن يكون صغيراً، ولكن هذا الإطباق لا بد وأن يكون قوياً جداً حتى يكون مقاوماً لجميع عضلات الصدر والحجاب عند إرادة حبس النفس. وإنما يمكن ذلك مع صغر هذا العضل بأن يكون ذلك العضل قوياً جداً. ولا يمكن أيضاً أن يكون عدده كبيراً لئلا يلزم ذلك ضيق الحنجرة فجعل هذا العضل زوجاً واحداً. وكل واحد من فرديه صغير جداً قوي غاية القوة، وبيئدئ الفردان من داخل الدرقي يمنة ويسرة. ويصعدان آخذين إلى خلف ليتصلا بالطرجهال مثبتين فيه من جانبي طرفه الملاقي للذي لا اسم له، ولا بد وأن يلتحما في ممرهما بالذي لا اسم له. وفائدة ابتدائهما من أصل الدرقي أن

(١) (١ / ٦٦).

(٢) ابن النفيس (ت ٦٨٧هـ)، أبو الحسن علاء الدين علي بن أبي الحزم القرشي الدمشقي، شرح تشريح القانون، (تحقيق: سلمان قطاية وبول غليونجي)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٨م، (١٩٦ - ١٩٧).

(٣) يبدو أن ابن النفيس يُسبغ دخول الواو بين لا بدُّ وأن بعدها.

يكون تشنجهما مع كونه محدثاً للانطباق موجباً لانضمام الدرقى إلى الذي لا اسم له انضماماً ما، فيكون السد محكماً، وقد يوجد في بعض الناس زوج صغير موضوع في أعلى الذي لا اسم له من داخل يتصل بالدرقى من طرفه يعين الزوج المذكور في الانطباق.^(١)

ولو قارن الناظر في هذا النص بين العبارات التي حُطَّت تحتها وما أثبتته الباحثون المحدثون من صفة الوترين الصوتيين وتركيبهما لما شكَّه بأن ابن النفيس إنما يقصدهما بهذا الشرح.

فها هو ذا عبدالرحمن أيوب يقرر أن الأوتار الصوتية (هي الجزء العلوي من الفراغ الحنجري وهي عبارة عن عضلة بارزة تحيط بهذا الفراغ كما تحيط الشفتان بفراغ الفم)^(٢) كما يقرر أن العضلة الصوتية تعدّ جسم الوتر الصوتي لأنها توجد في الوتر تحت الرباط الصوتي الذي يتكون من طبقات ثلاث، الغلاف، والمنطقة الهلامية أو المخاطية والمنطقة المطّاطة^(٣). وها هو ذا علي النعيم يذكر أنّ الوترين الصوتيين يظهران عند رؤيتهما من أعلى (على شكل زوج من الأشرطة العضلية)^(٤) وهذا عين ما ذكره ابن النفيس في النص السابق.

وقد ذكر ابن النفيس في النص السابق أنّ هذا الزوج من العضل المطبق للحنجرة يبتدئ كل منهما من أصل الغضروف الدرقى من الداخل ويصعد كل منهما آخذاً إلى الخلف ليتصل بطرف الغضروف الطرجهالي الملاقي للغضروف

(١) ابن النفيس (١٩٦ - ١٩٧).

(٢) عبدالرحمن أيوب، ص: (١١٠).

(٣) المرجع نفسه، (١١٣).

(٤) علي عبدالله أحمد النعيم، ص: (٤٩). وانظر: بسام بركة، علم الأصوات العام أصوات اللغة العربية، مركز الإنماء القومي، بيروت، د. ت، ص: (٦٢).

الذي لا اسم له، وهذا عين ما قرره المحدثون في تحديد موقع الوترين الصوتيين^(١)، فقد قال غانم قدّوري الحمد في حديثه عن تشريح الحنجرة وغضاريفها عند المحدثين: (الغضروفان الهَرَمِيَّان [Arytenoid Cartilages] ويُسمَيان في كتب التَّشريح بالغضروفين الطَّرْجَهائِيَّين، وهما غضروفان صغيران، كل واحد منهما يُشَبِّهُ الهَرَمَ المثلث، وهما يستندان على الجدار الخلفي العريض من الغضروف الحَلْقِي، ويمتدَّان في داخل فراغ الحنجرة من الخلف إلى الأمام، ويتَّصل بكل منهما نسيج عضلي يُشكِّلُ نصف دائرة من كل جانب، وهما يشكِّلان الوترين الصوتيين اللذين يسميان في كتب التشريح بالطَّبِيَّتَيْن الصوتيتين أو الثَّنِيَّتَيْن الصوتيتين [Vocal Folds].^(٢)

وذكر فوزي الشايب أن الأوتار الصوتية تمتد (من النتوءات الصوتية للغضروفين الهرميين [الطرجهاليتين] إلى النتوء الداخلي لمقدمة الغضروف الدرقي)^(٣).

ومما ذكره ابن النفيس في نصه السابق أنّ في بعض الحناجر البشرية زوجاً صغيراً آخر من العضلات في أعلى الغضروف الذي لا اسم له يتصل بطرف الغضروف الدرقي يعين الزوج المذكور في الانطباق. ويشير ابن النفيس بهذا الزوج إلى الوترين الصوتيين الكاذبين لأن موقع هذا الزوج هو نفسه موقع الوترين الكاذبين عند المحدثين، لذلك قد يسميان بالوترين العلويين^(٤)، وهو يذكر أن هذا الزوج يعين الوترين الصوتيين في انطباقهما، وهذا ما يذهب إليه عدد من الباحثين

(١) ويتضح هذا إذا فسّر الغضروف الذي لا اسم له بالغضروف الحلقى على ما هو الراجح من أقوال الباحثين المحدثين كما سيأتي تفصيله.

(٢) غانم قدّوري الحمد، "وجهة نظر جديدة في مخارج الأصوات الستة"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد السابع والسبعون، (٢٠٠٩م)، ص: (١٨).

(٣) فوزي الشايب (٥٨).

(٤) انظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها، وعلي عبدالله أحمد النعيم (٦١).

الغربيين^(١). على أنّ ابن النفيس يذهب إلى أنّ هذا الزوج العلوي يوجد في بعض الناس دون بعض، وسبب ذلك أنّ (التصاق الوترين الكاذبين غالباً ما يكون سريع الزوال وغير واضح)^(٢)، وقد يُرى هذا الالتصاق عند بعض الناس ولا يُرى عند غيرهم.

وذكر ابن النفيس في نصه الذي أثبتناه أنّاً غضروفاً من غضاريف الحنجرة عُرف في التراث الطبي العربي بالغضروف الذي لا اسم له، وقد ذكره أيضاً ابن سينا في قانونه^(٣) وفي رسالته التي عرض فيها لأسباب حدوث الحروف^(٤)، ولم تتطرق في حديثنا السابق إلى ماهية هذا الغضروف، وما يكون. وقد اختلف الباحثون المحدثون في ذلك، فذهب بعضهم إلى أنّ المقصود به لسان المزمار وهو الصفيحة الغضروفية التي تغلق مجرى التنفس عند البلع ومجرى البلع عند التنفس^(٥). ويخالف هذا الرأي ما نصّ عليه ابن النفيس أنّاً من أنّ هذا الغضروف الذي لا اسم له متصل بالغضروف الطرجهالي (الهرمي)، ولسان المزمار بمعناه عند المحدثين لا يتصل قطعاً بالغضروف الهرمي.

(١) انظر: علي عبدالله أحمد النعيم (٦١ - ٦٤).

(٢) علي عبدالله أحمد النعيم (٦٢).

(٣) (١ / ٦٥).

(٤) ابن سينا (٤٢٨ هـ)، رسالة أسباب حدوث الحروف، (تحقيق: محمد حسان الطيّان ويحيى مير علم)، تقديم ومراجعة: شاكِر الفحّام وأحمد راتب النفاخ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م، ص: (٦٥، ٦٦، ٦٩، ٧٠، ٧٢، ٧٣، ١١٠، ١١١). وقد نشر الدكتور منير تيسير الشطناوي بحثاً له في مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات في المجلد ٢٢، العدد: ٢/٢٠٠٤، عنوانه: (مصطلح "ما لا اسم له" في رسالة ابن سينا "أسباب حدوث الحروف" بين الصياغة والمفهوم)، ونشره في كتاب (نظرات في علم الأصوات) (١٠٤-١١٨) فليُنظر، وإن كنّا نخالفه في تفسير هذا المصطلح كما وضّحنا في المتن.

(٥) إبراهيم أنيس (١٤٢)، وسمير استنتية، الأصوات اللغوية، رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٣م، (٥٤).

وذهب بعضهم إلى أنّ المقصود بالغضروف الذي لا اسم له لسان المزمار بمعناه عند المتقدمين أي فتحة ما بين الوترين الصوتيين وهي تعرف الآن بفتحة المزمار^(١)، ويخالف هذا الرأي أنّ الأطباء العرب ينصّون على أنّ الذي لا اسم له جسم غضروفي من غضاريف الحنجرة، وفتحة المزمار ليست جسماً غضروفيّاً كما يلزم من هذا الرأي.

وذهب باحث آخر إلى أنّ المقصود بالغضروف الثاني من غضاريف الحنجرة الذي عرف عند الأطباء العرب بالذي لا اسم له هو الغضروفُ الحلقي^(٢)، وهذا ما نرجحه لأنّه جسم غضروفي متصل بالغضروف الهرمي (الطرجهالي) على ما ذكره ابن النفيس آنفاً وأشار إليه ابن سينا قبله بقوله: (... وَالثَّانِي غَضْرُوفٌ مَوْضُوعٌ خَلْفَهُ يَلِي الْعُنُقَ مَرْبُوطٌ بِهِ يَعْرِفُ بِأَنَّهُ الَّذِي لَا اسْمَ لَهُ)^(٣) والغضروف الوحيد الذي يلي العنق من غضاريف الحنجرة هو الغضروف الحلقي. وقد ذكر ابن سينا أنّ الغضروف الطرجهالي (يتصل بالذي لا اسم له ويلاقي الدرقي من غير اتصال)^(٤) وهذه صفة الغضروف الحلقي عند المحدثين، فقد مرّ في النقل عن غانم الحمد أنّ الغضروفين الطرجهاليين (الهرميين) (يستندان على الجدار الخلفي العريض من الغضروف الحلقي)^(٥).

(١) منير تيسير الشطناوي (١١٧-١١٨).

(٢) محمد صالح الضالع (٥٩).

(٣) (١/٦٥).

(٤) ابن سينا، القانون (١/٦٥).

(٥) غانم قدّوري الحمد، وجهة نظر جديدة في مخارج الأصوات الستة، ص: (١٨).

وأول من أطلق على هذا الجسم المعروف الآن بالوترين الصوتيين هذا الاسم أنطوين فرين سنة ١٧٤١م^(١) فقد شبهه بأوتار القيثارة التي تهتز بفعل الريح محدثة الأصوات الإنسانية بهذا الاهتزاز، وأكثر ما يكون الاهتزاز واضحاً عند إصدار الصوت المجهور، فهو بذلك أول من أدرك العلاقة بين مفهوم الجهر والهمس والوترين الصوتيين، ولكنّه لا يُعدُّ مكتشفاً للوترين أو مكتشفاً لدورهما في عملية التصويت، فقد تبين مما سلف معرفة العرب للوترين الصوتيين وإدراكهم لأثرهما في عملية التصويت وإن لم يذكرها دورهما في إصدار الصوت المجهور صراحةً، فإلى علماء من العرب عرفوا الوترين الصوتيين وأدركوا أن لهما أثراً ما في عملية التصويت غير أن أنطوين فرين حدّد هذا الأثر الصوتي بالجهر والهمس من خلال تجربة أجراها على حنجرة كلب ميت ثم أعاد التجربة نفسها على حنجرة إنسان توفي حديثاً.

وقد شاعت بعد ذلك هذه التسمية بين الباحثين، مع شيوع تسميات أخرى للوترين الصوتيين كالحبلين الصوتيين والثنتين والشفيتين والطيتين والحزامين، ولا نرى وجهاً لاعتراض بعض الباحثين على مصطلح الوترين لأن الشبه بين الأوتار الصوتية الإنسانية والأوتار الموسيقية (شبه وظيفي في المقام الأول)، فهذا المصطلح أنسب المصطلحات لهذا الجسم باعتبار مهمته الوظيفية وهو الأكثر استعمالاً في المؤلفات الخاصة بهذا الفن^(٢).

وقد سبق ابنُ جني أنطوين فرين في عقد المقارنة بين الحلق والآلات الموسيقية الوترية، حينما شبه الجهاز الصوتي بالعود، فقال: (... ونظير ذلك أيضاً وتر العود فإنّ الضارب إذا ضربه وهو مرسل سمعت له صوتاً، فإن حصر

(١) انظر مثلاً: سعد مصلوح (١٣٢)، وعلي عبدالله أحمد النعيم (٤١ - ٤٢)، وفوزي الشايب (٦٧).

(٢) انظر لمزيد التفصيل: علي عبدالله أحمد النعيم (٤٢ - ٤٧).

آخر الوتر ببعض أصابع يسراه أدى صوتاً آخر، فإن أدناه قليلاً سمعت غير الاثنين، ثم كذلك كلما أدنى إصبعه من أول الوتر تشكلت لك أصداء مختلفة... فالوتر في هذا التمثيل كالخلق، والخفقة بالمضرب عليه كأول الصوت من أقصى الخلق، ثم قرّر أن علم الأصوات والحروف (له تعلق ومشاركة للموسيقى لما فيه من صنعة الأصوات والنغم)^(١).

ولعلنا نجد بعدُ فيما وصل إليه العلماء العرب من تحديد الوترين الصوتيين وإدراك علاقتهما بالتصويت - كما سلف بيانه - سبقاً أو إرهاباً لما وصل إليه أنطوين فرين.

ويمكن أن نجد في جهود سيبويه الصوتية دليلاً آخر على ما نقول. فقد قسم الأصوات إلى مجهورة ومهموسة، وكان تقسيمه موافقاً لتقسيمات المحدثين إلا في ثلاثة أصوات هي القاف والطاء والهمزة. وحتى هذه الأصوات قد اختلف في جهرها وهمسها لدى المحدثين^(٢).

(١) ابن جنّي (٣٩٢ هـ)، أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصلي، سر صناعة الإعراب، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، (١/ ٢٢). ولو تأمل القارئ ما قرره ابن جنّي في العبارة التي حُطَّت تحتها في المتن من أنّ خفق وتر العود بالمضرب يشبه أول الصوت في أقصى الخلق، وتذكر ما مرّ في الحديث عن مصطلح الشوارب من أنّ أقصى الخلق عندهم هو ما بين الوترين الصوتيين لأنه مخرج الهمزة عند القدماء والمحدثين - لعلم أنّ ابن جنّي كان يشعر بأثر الوترين الصوتيين في عملية التصويت.

(٢) انظر: إبراهيم أنيس (٦٢)، وتَمَام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة النسر للطباعة، القاهرة، ١٩٨٩م، (٩٥)، وحسام النعيمي، أصوات العربية بين التحول والثبات، سلسلة بيت الحكمة (٤)، جامعة بغداد، بغداد، د. ت، (٢٧)، وحسام النعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنّي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م، (٣١٤ - ٣١٥)، وفوزي الشايب (١٦٩)، ويحيى علي يحيى مباركي، صوت الهمزة في اللغة العربية بين القدماء والمحدثين، مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية المحكمة، العدد الثاني عشر، (١٩٩٦م)، (١٥٨).

وقد جعل سيبويه الجهر والهمس ملمحين مميّزين بين الأصوات المتحدة في مخارجها، مثل: الشاء والذال، والتاء والذال، والخاء والغين. ونسب الأصوات المجهورة إلى الصدر، وقال إنها تخرج مع صوت الصدر على حين أن المهموسة تخرج بصوت الفم لا صوت الصدر^(١). وقد فسّر عبدالرحمن الحاج صالح الصدر بالحنجرة وأسمى الصوت المجهور بالصوت الحنجري^(٢). وقال سيبويه بحبس النفس مع المجهور وجريه مع المهموس. وهذا ما حدا بباحثين أصواتيين كثيرين إلى القول إنه عرف الوترين الصوتيين وأحس بتأثيرهما في إنتاج ظاهرتي الجهر والهمس وإن لم يذكر ذلك صراحة^(٣)، على الرغم من البلبلة في فهم مصطلحي النفس والصوت الواردين في تعريفه للمجهور والمهموس.

(١) سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، الطبعة الثانية، (تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون)، القاهرة، مكتبة الخانجي - الرياض، دار الرفاعي، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م. (٤/١٧٤ - ١٧٥، ٤٥١، ٤٦٠، ٤٦٢) وانظر: غانم قدّوري الحمد، المدخل إلى علم أصوات العربية، الطبعة الأولى، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠٤م، (١٠٤).

(٢) عبدالرحمن الحاج صالح، "تكنولوجيا اللغة والتراث العربي اللغوي الأصيل"، الموسم الثقافي الثاني لمجمع اللغة العربية الأردني، الطبعة الأولى، مجمع اللغة العربية الأردني، عمّان، (١٩٨٥م)، (١٢٣).

(٣) مثل: إبراهيم أنيس (١٢٤)، وعبدالقادر مرعي العلي الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٩م، (١٠٨)، وعبدالصبور شاهين، في التطور اللغوي، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٩١م، (٢٣٧)، وعبدالقادر عبدالجليل، الأصوات اللغوية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، ١٩٩٨م، (١١٨ - ١١٩)، وغانم قدّوري الحمد، المدخل إلى علم أصوات العربية (١٠٣).

وربما كان إحساس أصحاب التجويد من المتأخرين بأثر الوترين الصوتيين أوضح منه عند سيبويه، إذ أسموا نغمة الجهر بترديد الحنجرة^(١). ومن الجائز لنا الاعتقاد بأن نسبة المجهورة إلى الحنجرة هي من باب النسبة إلى الكل والمراد به ضمناً الجزء المسؤول عن الجهر.

(١) غانم قدّوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، الطبعة الثانية، دار عمّار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م، عمّان، عمّان، (١٣٣).

ثبت المصادر والمراجع

إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السادسة، القاهرة، ١٩٨٤م.

الأنباري (ت ٣٠٤هـ)، أبو محمد القاسم بن محمد بن بشار، شرح المفضليات، (حقيقه: كارلوس يعقوب لايل)، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٢٠م.

بسام بركة، علم الأصوات العام أصوات اللغة العربية، مركز الإنماء القومي، بيروت، د. ت.

تمام حسّان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة النسر للطباعة، القاهرة، ١٩٨٩م.

ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف، التمهيد في علم التجويد، (حقيقه: الدكتور علي حسين البواب)، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

ابن جني (٣٩٢هـ)، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، سر صناعة الإعراب، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

حسام النعيمي، أصوات العربية بين التحول والثبات، سلسلة بيت الحكمة (٤)، جامعة بغداد، بغداد، د. ت.

حسام النعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م.

الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، كتاب العين، (تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي)، دار الهلال، بغداد، ١٩٨٥م.

داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠١٠م.

ابن دريد (ت ٣٢١هـ)، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي، جمهرة اللغة، (تحقيق: رمزي منير بعلبكي)، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

الرازي (٣١٣هـ) أبو بكر محمد بن زكريا، الحاوي في الطب (اعتنى به: هيثم خليفة طعيمة)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.

سعد مصلوح، دراسة السمع والكلام، دار عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٠م. سمير استيتية، الأصوات اللغوية: رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٣م.

سيبويه (ت ١٨٠هـ)، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، الطبعة الثانية، (تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون)، القاهرة، مكتبة الخانجي، الرياض، دار الرفاعي، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

ابن سينا (٤٢٨هـ) أبو علي الحسين بن عبدالله بن سينا، القانون في الطب، الطبعة الأولى (وضع حواشيه: محمد أمين الضناوي)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

ابن سينا (٤٢٨هـ)، رسالة أسباب حدوث الحروف، (تحقيق: محمد حسان الطيآن ويحيى مير علم)، تقديم ومراجعة: شاكر الفخام وأحمد راتب النفاخ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

صبري المتولي، دراسات في علم الأصوات، دار زهراء الشرق، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٦م.

الضبي (توفي نحو ١٦٨هـ)، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم، المفضليات، (تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون)، دار المعارف، القاهرة، الطبعة العاشرة، ١٩٩٤م.

عادل إبراهيم عبدالله أبو شعر، المصطلحات الصوتية في التراث اللغوي عند العرب، دراسة تاريخية تأصيلية من القرن الأول إلى القرن السادس الهجري، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٤ - ١٤٢٥هـ.

عبدالرحمن الحاج صالح، "تكنولوجيا اللغة والتراث العربي اللغوي الأصيل"، الموسم الثقافي الثاني لمجمع اللغة العربية الأردني، الطبعة الأولى، مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، (١٩٨٥م).

عبدالرحمن أيوب، الكلام إنتاجه وتحليله، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الأولى، الكويت، (١٩٨٤م).

عبدالصبور شاهين، في التطور اللغوي، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٩١م.

عبدالقادر عبدالجليل، الأصوات اللغوية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨م.

عبدالقادر مرعي العلي الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٩م.

العسكري (ت ٩٥هـ) أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران، الفروق اللغوية، (حققه: بيت الله بيّات)، قم، إيران، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

علي عبدالله أحمد النعيم، الوتران الصوتيان وتحليل وظائفهما النطقية في دراسة أصوات اللغة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، (١٩٨٩م).

غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، الطبعة الثانية، دار عمّار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م، عمّان.

غانم قدوري الحمد، المدخل إلى علم أصوات العربية، الطبعة الأولى، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠٤م.

غانم قدوري الحمد، "وجهة نظر جديدة في مخارج الأصوات الستة"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد السابع والسبعون.

ابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المقاييس في اللغة، (حققه: شهاب الدين أبو عمرو)، دار الفكر، بيروت، د. ت.

فوزي الشايب، محاضرات في اللسانيات، نشر وزارة الثقافة، عمّان، ١٩٩٩م.

محمد صالح الضالع، علم الأصوات عند ابن سينا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠م.

محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د. ت.

ابن ملكا (ت ٥٤٧هـ) أبو البركات هبة الله بن علي بن ملكا البغدادي،
المعتبر في الحكمة، حيدر أباد، جمعية دار المعارف العثمانية، ١٣٥٧هـ.

ابن منظور (ت ٧١١هـ)، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان
العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٥م.

منير تيسير الشطناوي، نظرات في علم الأصوات، من منشورات الجامعة
الهاشمية، عمان، ٢٠٠٩م.

ابن النفيس (ت ٦٨٧هـ)، أبو الحسن علاء الدين علي بن أبي الحزم القرشي
الدمشقي، شرح تشريح القانون، (تحقيق: سلمان قطاية وبول غليونجي)، القاهرة،
الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٨م.

ياسر الملاح، الأصوات اللغوية، مركز الأبحاث الإسلامية، القدس، ١٩٩٠م.

يحيى علي يحيى مباركي، صوت الهمزة في اللغة العربية بين القدماء
والمحدثين، مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية المحكمة، العدد الثاني عشر،
(١٩٩٦م).